



جامعة حلب
كلية الاقتصاد
الدراسات العليا
قسم العلوم المالية والمصرفية

تقلبات أسعار الفائدة وآثارها في معدلات النمو الاقتصادي

دراسة مقارنة بين سورية وتونس

بحث أعد لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالب:

سامر منصور



جامعة حلب
كلية الاقتصاد
الدراسات العليا
قسم العلوم المالية والمصرفية

تقلبات أسعار الفائدة وآثارها في معدلات النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين سورية وتونس

إعداد الطالب:

سامر منصور

إشراف:

د. عبد الحميد طالب

مدرس في قسم العلوم المالية والمصرفية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية
من كلية الاقتصاد بجامعة حلب

شهادة

نشهد بأن العمل المقدم في هذه الرسالة نتيجة بحث علمي قام به المرشح سامر محمد منصور تحت إشراف الدكتور عبد الحميد طالب المدرس في قسم العلوم المالية والمصرفية في كلية الاقتصاد بجامعة حلب.
وأن أية مراجع ذكرت في هذا العمل موثقة في نص الرسالة.

المشرف
الدكتور عبد الحميد طالب

المرشح
سامر منصور

تصريح

أصرح بأن هذا البحث:

"تقلبات أسعار الفائدة وآثارها في معدلات النمو الاقتصادي"

دراسة مقارنة بين سورية وتونس

لم يسبق أن قبل للحصول على أية شهادة، ولا هو مقدم حالياً للحصول على شهادة أخرى.

المرشح

سامر منصور

2014 /12/23

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ

وأجيزت

الدكتور

عبد الحميد طالب

رئيساً

الدكتور

عبد الحميد صباغ

عضواً

الدكتور

طه المرشد

عضواً

شكر وتقدير

تعجز الكلمات عن التعبير عن شكري وامتناني وتقديري لله سبحانه وتعالى ومن بعده لأستاذي الدكتور **عبد الحميد طالب** لتفضله بقبول الإشراف على الرسالة واعطائه الكثير من وقته وخبرته وتوجيه النصح والإرشاد وتسديد خطى البحث.

كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى الأساتذة الدكتور **طه المرشد**، والدكتور **حسن كتلو** الذين تفضلوا بالقراءة الأولية للبحث ولاشك في أن ملاحظتهما قد أغنت البحث وأضافت إليه الكثير.

وأتوجه بجزيل الشكر أيضاً إلى أعضاء لجنة التحكيم الدكتور **عبد الحميد طالب** والدكتور **طه المرشد** والدكتور **عبد الحميد صباغ** لقبولهم المشاركة في مناقشة البحث والحكم عليه، ولا شك في أن ملاحظاتهم ستثري البحث وستضيف إليه الكثير.

وأخيراً وليس آخراً أتوجه بالشكر إلى قسم العلوم المالية والمصرفية وأخص بالشكر رئيسة القسم الدكتورة **ضحى عدّاس** التي كان لها الفضل الكبير في تيسير إجراءات المناقشة، وإلى عمادة كلية الاقتصاد و إلى كل الإداريين والعاملين في كلية الاقتصاد.

وأتوجه بالشكر إلى أخي وصديقي الأستاذ **ياسر الحسين** الذي دعمني وكان معي خلال بحثي. وأخيراً لا ينسى الباحث أن يشكر كل من ساعده مخلصاً في إتمام هذه الرسالة، وكل من ساندته صادقاً في جميع مراحل حياته.

المرشح

سامر منصور

الإهداء

إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من قدم الكثير وكافح لأصل إلى ما أنا عليه.

والدي العزيز

إلى معنى الحب والحنان والتفاني، إلى بسمتي في هذه الحياة، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، إلى ست الحبايب.

والدتي العزيزة

إلى رفيقات الدرب، شقيقات الروح والدم وشمعتي في هذه الدنيا.

أخواتي آية وجود

إلى اللذين زرعا في نفسي الطمأنينة وبتأ في روعي الأمل، إلى من كانا معي في هذه الأزمة خير أصدقاء وخير سند.

هراد آلابوزنيان وجون آرو

إلى رفاق الدرب في الدراسة، في العمل، في الحياة، إلى الغوالي الذين يصعب تعداد اسمائهم ولهم عمي الفضل الكبير.

أصدقائي

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	قائمة المحتويات
III	فهرس الجداول والأشكال
	الفصل التمهيدي : الإطار العام للبحث
V	أولاً المقدمة
VI	ثانياً مشكلة البحث
VI	ثالثاً أهمية البحث
VI	رابعاً أهداف البحث
VII	خامساً فرضيات البحث
VII	سادساً متغيرات البحث
VIII	سابعاً نموذج البحث
VIII	ثامناً منهج البحث
VIII	تاسعاً حدود البحث
IX	عاشراً الدراسات السابقة
1	الفصل الأول: الأسس النظرية لسعر الفائدة
3	المبحث الأول: سعر الفائدة و علاقته بالمتغيرات الاقتصادية
3	أولاً مفهوم سعر الفائدة
5	ثانياً وظائف سعر الفائدة
6	ثالثاً علاقة سعر الفائدة بالمتغيرات الاقتصادية
9	رابعاً سعر الفائدة كألية من آليات السياسة النقدية
12	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الفائدة
12	أولاً سعر الفائدة في النظرية التقليدية
15	ثانياً سعر الفائدة في النظرية الكينزية (نظرية تفضيل السيولة)
18	ثالثاً سعر الفائدة في النظرية النقدية الكمية الحديثة (مدرسة شيكاغو)
20	رابعاً سعر الفائدة في نظرية التوقعات العقلانية
24	الفصل الثاني: الأسس النظرية للنمو الاقتصادي
25	المبحث الأول: النمو الاقتصادي وطرق تقديره
25	أولاً مفهوم النمو الاقتصادي
26	ثانياً أنواع النمو الاقتصادي

28	عوامل النمو الاقتصادي	ثالثاً
30	قياس النمو الاقتصادي	رابعاً
33	المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	
33	النمو الاقتصادي في النظرية التقليدية	أولاً
35	النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية	ثانياً
36	النمو الاقتصادي في النظريات النيوكلاسيكية	ثالثاً
41	النمو الاقتصادي في النظريات الحديثة	رابعاً
49	الفصل الثالث: دراسة مقارنة لأثر تقلبات سعر الفائدة في معدلات الناتج المحلي الإجمالي	
72	النتائج والتوصيات	
72	النتائج	أولاً
74	التوصيات	ثانياً
75	المراجع	
79	الملحق	

فهرس الأشكال والجداول

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
35	حلقات الفقر المفرغة في الدول النامية	
64	تطور سعر الفائدة في سورية وتونس	
70	تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي نمو الاستثمار في سورية وتونس	
الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
51	نماذج الانحدار بالنسبة لأثر سعر الفائدة ومعدل التضخم في معدل الناتج المحلي الإجمالي في سورية	1
52	نماذج الانحدار بالنسبة لأثر سعر الفائدة ومعدل التضخم وتفاعلها في معدل الناتج المحلي الإجمالي في سورية	2
54	نماذج الانحدار بالنسبة لأثر سعر الفائدة ومعدل نمو العرض النقدي في معدل الناتج المحلي الإجمالي في سورية	3
55	نماذج الانحدار بالنسبة لأثر سعر الفائدة ومعدل نمو العرض النقدي وتفاعلها في معدل الناتج المحلي الإجمالي في سورية	4
56	نماذج الانحدار بالنسبة لأثر سعر الفائدة ومعدل نمو الاستثمار في معدل الناتج المحلي الإجمالي في سورية	5
57	نماذج الانحدار بالنسبة لأثر سعر الفائدة ومعدل نمو الاستثمار وتفاعلها في معدل الناتج المحلي الإجمالي في سورية	6
59	نماذج الانحدار بالنسبة لأثر سعر الفائدة ومعدل التضخم في معدل الناتج المحلي الإجمالي في تونس	7
60	نماذج الانحدار بالنسبة لأثر سعر الفائدة ومعدل التضخم وتفاعلها في معدل الناتج المحلي الإجمالي في تونس	8
61	نماذج الانحدار بالنسبة لأثر سعر الفائدة ومعدل نمو العرض النقدي في معدل الناتج المحلي الإجمالي في تونس	9
62	نماذج الانحدار بالنسبة لأثر سعر الفائدة ومعدل نمو العرض النقدي وتفاعلها في معدل الناتج المحلي الإجمالي في تونس	10
64	نماذج الانحدار بالنسبة لأثر سعر الفائدة ومعدل نمو الاستثمار في معدل الناتج المحلي الإجمالي في تونس	11
66	نماذج الانحدار بالنسبة لأثر سعر الفائدة ومعدل الاستثمار وتفاعلها في معدل الناتج المحلي الإجمالي في تونس	12
68	اختبار الفرق بين أسعار الفائدة في سورية وتونس	13
70	اختبار الفرق لمعدلات نمو الناتج المحلي في سورية وتونس	17

الفصل التمهيدي

الإطار العام للبحث

أولاً: المقدمة

لازال لسعر الفائدة دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية لما له من آثار هامة على جميع القطاعات الاقتصادية سواءً كانت حقيقية أو مالية، حيث يعتبر سعر الفائدة من أهم الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تطور مفهوم سعر الفائدة في النظريات النقدية بشكل مترافق مع تطور النظم الاقتصادية و التغيرات الدولية المتعاقبة، كما أن سياسة سعر الفائدة تعتبر من الأدوات الهامة التي تستخدمها السلطات النقدية من أجل التحكم في الائتمان المصرفي وبالتالي في حجم العرض النقدي والذي يعكس التوجه في تشجيعها للاستثمار أو الحد منه في كبح جماح التضخم و تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة من خلال العمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

وقد شهدت الأسواق المالية العالمية اضطرابات شديدة في الآونة الأخيرة ما أدى إلى تدخل العديد من البنوك المركزية في أسواقها مستخدمة كافة الأدوات المتاحة لديها لمواجهة نقص السيولة الناجمة عن تلك الاضطرابات في سبيل استعادة الاستقرار في أسواقها وقد كان لسعر الفائدة دوراً كبيراً في معالجة تلك الاختلالات.

ثانياً: مشكلة البحث:

تحدد مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

- هل لتقلبات سعر الفائدة آثاراً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- هل يلعب سعر الفائدة دوراً في خفض معدل التضخم.
- هل هناك أثر لسعر الفائدة في العرض النقدي.
- هل لسعر الفائدة دوراً في زيادة الاستثمار.

ثالثاً: أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من خلال بيان أثر سعر الفائدة في النمو الاقتصادي وتوضيح الأثر المترتب على تفعيل دور المصرف المركزي في التحكم بمعدلات الفائدة كأداة هامة للسياسة النقدية باتجاه إقرار وتطبيق إصلاح نقدي حقيقي.

رابعاً: أهداف البحث:

- دراسة آثار تقلبات سعر الفائدة في معدلات النمو الاقتصادي في سورية خلال فترة البحث.
- دراسة آثار تقلبات سعر الفائدة في معدلات النمو الاقتصادي في تونس خلال فترة البحث.
- مقارنة آثار تقلبات سعر الفائدة ومعدلات النمو الاقتصادي بين سورية وتونس.

خامساً: منهج البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على عدة مناهج أهمها:

المنهج التاريخي والوصفي: من خلال جمع المعلومات المتعلقة بمشكلة البحث وتحديد خصائصها من أجل اختبار الفرضيات والتأكد من صحتها.

المنهج الاستقرائي: من خلال استقراء الواقع الحالي ودراسة مفرداته ومتغيراته بهدف اكتشاف طبيعة العلاقات التي تحكم تلك المتغيرات.

المنهج الكمي القياسي: من خلال دراسة العلاقة بين تقلبات سعر الفائدة والمتغيرات الاقتصادية الوسيطة و معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

سادساً: فرضيات البحث:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية ويتفرع عنها:

أ. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إذا أخذنا بالاعتبار معدل التضخم في سورية.

ب. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إذا أخذنا بالاعتبار معدل نمو العرض النقدي في سورية.

- ت. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إذا أخذنا بالاعتبار معدل نمو الاستثمار في سورية.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تونس ويتفرع عنها:
- ث. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إذا أخذنا بالاعتبار معدل التضخم في تونس.
- ج. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إذا أخذنا بالاعتبار معدل نمو العرض النقدي في تونس.
- ح. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إذا أخذنا بالاعتبار معدل نمو الاستثمار في تونس.
3. لا يوجد فرق جوهري بين أسعار الفائدة في سورية وأسعار الفائدة في تونس.
4. لا يوجد فرق جوهري بين معدلات نمو الناتج المحلي في سورية و معدلات نمو الناتج المحلي في تونس.

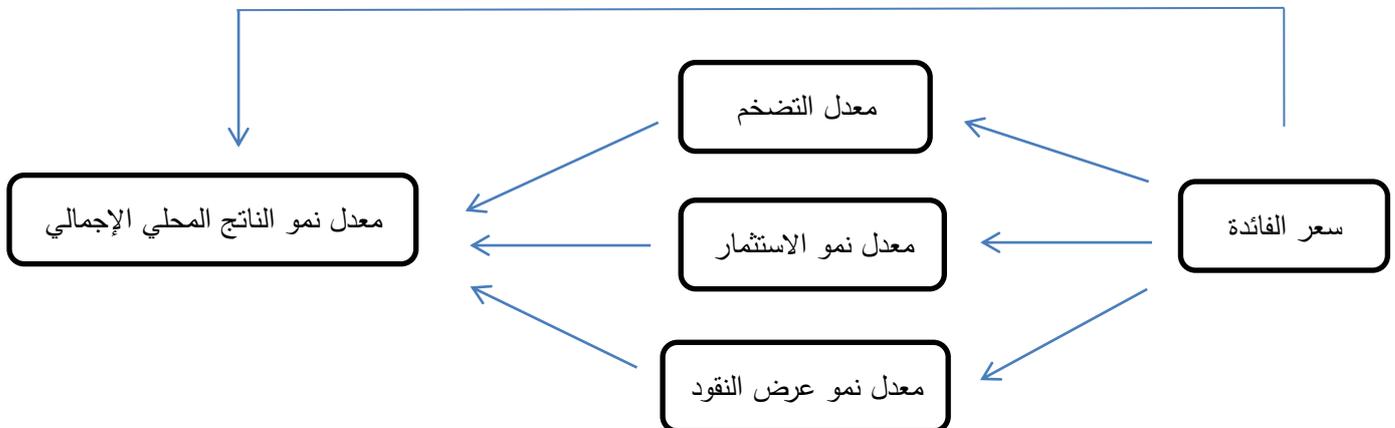
سابعاً: متغيرات البحث:

سعر الفائدة¹ متغير مستقل.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي متغير تابع.

معدل التضخم و معدل نمو العرض النقدي ومعدل نمو الاستثمار متغيرات وسيطة.

ثامناً: نموذج البحث:



¹ تم اعتماد سعر الفائدة الاسمي للفترات المتوسطة

تاسعاً: حدود البحث:

يعمل الباحث على دراسة سعر الفائدة في كل من سورية و تونس خلال الفترة 2001-2010 م وقام الباحث باستبعاد الفترة ما بين 2011 و 2014 لوجود أزمات اقتصادية في كلا البلدين بسبب أوضاع استثنائية تؤثر على اقتصاد كلا البلدين.

عاشراً: الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

• دراسة أكرم محمود حوراني (2005)²:

استعرض الباحث تطور مفهوم سعر الفائدة في إطار النظريات النقدية، وبين أهداف السياسة المالية والنقدي في القطر العربي السوري من خلال استعراض ملامح الإصلاح المالي والنقدي عبر مجموعة من القوانين والأنظمة والتعليمات المحددة لسعر الفائدة والمؤثرة فيه، وتوصل إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات التي يمكن لها تجاوز المنعكسات السلبية لتخفيض سعر الفائدة، وتطوير السياسات النقدية والمالية لتمارس دورها الإيجابي في عملية الإصلاح والتطوير والتي من أهمها إعادة رسملة المصارف الحكومية، وإعادة النظر بكل من سعر الفائدة التمايزية المدينة المطبقة و إنظمة عمل المصارف العامة.

• دراسة رزان رجاء الدين بك الشريف (2007)³ :

حيث تطرق الباحث ضمن بحثه إلى أهداف السياسة النقدية التي تشمل تحديد سعر الفائدة و أشار إلى دوره الكبير في معدلات التضخم من خلال دراسة تحليلية إجراها على الواقع السوري حيث توصل الباحث إلى عدة نتائج منها أن توجهات السياسة النقدية للمصرف المركزي على المدى المتوسط والطويل الأجل يجب أن تكون محددة المعالم وتتمتع بدرجة عالية من المصدقية مما يزيد من درجة الاستجابة للسياسة النقدية المستهدفة وأن أهم العقبات المقيدة للسياسة النقدية في سورية هي عدم استقلالية المصرف المركزي.

² أكرم محمود حوراني (2005)، "مدى فاعلية تخفيض سعر الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سورية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية
³ رزان رجاء بك الشريف (2007)، "السياسة النقدية في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة في الاقتصاد السوري" رسالة ماجستير، جامعة دمشق، غير منشورة.

الدراسات الأجنبية:

- **CHRIS O UDOKA, PhD ANYINGANG ROLAND. A, M.Sc.(2012)⁴**

كان الهدف الرئيسي من هذه البحث هو دراسة تأثير تقلبات سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في نيجيريا. لمعرفة طبيعة العلاقة بين أسعار الفائدة والنمو الاقتصادي و دراسة الفرق في النمو الاقتصادي قبل وبعد نظام تحرير سعر الفائدة في نيجيريا. وقد كشفت النتائج ما يلي: وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في نيجيريا، وهذا يعني أن الزيادة في معدل الفائدة سوف ينخفض الناتج المحلي الإجمالي للبلد، وبالتالي تأخير نمو القطاع الحقيقي و أوصى الباحثان بأن اتباع سياسة نقدية قوية لنيجيريا سيؤدي إلى تعزيز الإقراض للاقتصاد الحقيقي لقطاع الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية.

- **Abdul Aziz Farid Saymeh , Marwan Mohammad Abu Orabi (2013)⁵**

كان الهدف الرئيسي من هذه البحث هو دراسة تأثير معدل الفائدة، معدل التضخم، والناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي الحقيقي في الأردن خلال الفترة 2000-2010، وأشارت النتائج إلى أن المتغيرات الأربعة ترتبط بعلاقة توازن عند مستوى معنوية 1% أو 5% وأن التضخم يؤثر في أسعار الفائدة. من ناحية أخرى كل المتغيرات الأخرى مستقلة مع بعضها البعض، وأن معدل الفائدة الحالي لديه قوة تأثير على معدل النمو، و أن معدل التضخم يؤثر على معدل النمو.

وما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة أنه سلط الضوء على سعر الفائدة كمتغير مستقل في معزل عن تأثير بقية المتغيرات الاقتصادية الأخرى و أنه يحاول إيجاد علاقة بين تقلبات سعر الفائدة ومعدل النمو الاقتصادي باستخدام أسلوب قياسي كمي يعتمد على السلاسل الزمنية ومعادلات الانحدار والارتباط.

⁴ CHRIS O UDOKA, PhD ANYINGANG ROLAND. A, M.Sc (2012) "The Effect of Interest Rate Fluctuation on the Economic Growth of Nigeria, 1970-2010" International Journal of Business and Social Science, University of Calabar Calabar-Nigeria.

⁵Abdul Aziz Farid Saymeh , Marwan Mohammad Abu Orabi " (2013)THE EFFECT OF INTEREST RATE, INFLATION RATE, GDP, ON REAL ECONOMIC GROWTH RATE IN JORDAN", the World Islamic Science University Jordan

الفصل الأول

الأسس النظرية لسعر الفائدة

المبحث الأول: سعر الفائدة و علاقته بالمتغيرات الاقتصادية

أولاً: مفهوم سعر الفائدة

ثانياً: وظائف سعر الفائدة

ثالثاً: سعر الفائدة كآلية من آليات السياسة النقدية

رابعاً: علاقة سعر الفائدة بالمتغيرات الاقتصادية

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الفائدة

أولاً: سعر الفائدة في النظرية التقليدية

ثانياً: سعر الفائدة في النظرية الكينزية (نظرية تفضيل السيولة)

ثالثاً: سعر الفائدة في النظرية النقدية الكمية الحديثة (مدرسة شيكاغو)

رابعاً: سعر الفائدة في نظرية التوقعات العقلانية

الفصل الأول

الأسس النظرية لسعر الفائدة

يحتل سعر الفائدة أهمية كبيرة تنبع من قيام معدلات الفائدة بعدة وظائف تؤثر على مجموعة كبيرة من القرارات الاقتصادية و إن تحديد سعر الفائدة يعتبر من الأدوات العامة في التحكم في حجم الائتمان و حجم العرض النقدي و الذي يعكس توجه السياسة النقدية في تشجيعها للاستثمار أو الحد منه و دورها في مجابهة التضخم و الانكماش الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس سوف يتم التطرق إلى مفهوم سعر الفائدة و وظائفه و علاقته بالمتغيرات الاقتصادية و النظريات الاقتصادية التي تناولت بدراستها سعر الفائدة بدءاً بالنظرية التقليدية فالنظرية الكينزية ووصولاً إلى النظرية المعاصرة المتمثلة بمدرسة شيكاغو، المدرسة السويدية أو نظرية التوقعات و التي عملت على استكمال جوانب التوازن الاقتصادي العام لدى كينز.

المبحث الأول

سعر الفائدة و علاقته بالمتغيرات الاقتصادية

يعتبر سعر الفائدة من أهم المؤشرات الاقتصادية لما له من تأثير كبير على قرارات الأفراد بخصوص كيفية استخدام أموالهم في مجالات الادخار والاستثمار المختلفة وبالتالي تؤثر على الاقتصاد القومي. ويستمد سعر الفائدة دوره الهام في الاقتصاد الوطني من استخداماته كأداة نقدية للمحافظة على استقرار سعر الصرف وربطه ما بين الادخار والاستثمار - فالتغيير في سعر الفائدة يحدث ردود أفعال متفاوتة وأحياناً متعكسة لدى كل منهم - ويؤثر في توزيع الأموال المتاحة للاستثمار على المشاريع الأكثر مردوداً¹. وقد أسهمت المتغيرات الاقتصادية الدولية الأخيرة المتمثلة بتعدد الأقطاب الاقتصادية والتكتلات الكبيرة، والتطور المذهل في وسائل الاتصال والمعلوماتية، وافتتاح السوق وتعدد وتشابك آليات العمل في الأسواق المالية والنقدية الدولية، وتفاقم النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والصين وغيرها من أقطاب الاقتصاد العالمي، في تعزيز اللجوء إلى استخدام أدوات السياسة النقدية وأهمها معدلات الفائدة لتحقيق مزايا تنافسية.²

أولاً: مفهوم سعر الفائدة:

يعرف سعر الفائدة بأنه السعر الذي يدفعه المقترضون لقاء استخدامهم الأموال المقترضة لفترة زمنية معينة يطلق عليه (سعر الائتمان) ، ولكنه يختلف عن أسعار السلع والخدمات بأنه ليس سعراً مطلقاً وإنما هو سعر نسبي بين التكلفة النقدية للقرض و المبلغ المقترض ويعبر عنها عادة بنسبة مئوية لفترة سنة واحدة³. ويعتبر سعر الفائدة تكلفة عندما يدفع على الودائع المصرفية وإيراداً عندما تحصل عليه المصارف من القروض التي تمنحها. أما إذا احتفظت الوحدات المدخرة بمدخراتها بشكل أرصدة نقدية فإن سعر الفائدة في

¹ عقل مفلح، "وجهات نظر مصرفية"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2006، الجزء الأول، ص 17

² أكرم حوراني، "مدى فاعلية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سورية"، 2005، مجلة جامعة تشرين للدراسات و

البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (2)، ص 32

³ William A. Allen, David G. Dickinson, "Monetary Policy, Capital Flows and Exchange Rates: Essays in Honour of Maxwell Fry", Routledge, London, 2002, p 88

هذه الحالة هو تكلفة الفرصة البديلة أي مقدار التضحية التي تتحملها هذه الوحدات نتيجة احتفاظها بثروتها بشكل أرصدة نقدية وتنازلها عن العائد الذي يمكن أن تحصل عليه من عملية الإقراض¹.

وبطبيعة الحال فإن سعر الفائدة يختلف تبعاً لاختلاف خصائص الأدوات المالية كمدة الاستحقاق ودرجة السيولة ودرجة المخاطرة التي تتضمنها ففي الواقع لا يوجد سعر فائدة واحد حيث هناك سعر الفائدة على الودائع الآجلة والسندات سواء كانت حكومية أو خاصة، ورغم هذا الاختلاف فإن هناك عاملاً مشتركاً هو سعر الفائدة الأساسي وهو سعر الفائدة الخالي من المخاطرة وهو سعر نظري تقريباً².

وعند الحديث عن سعر الفائدة يجب أن نميز بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي. فسعر الفائدة الاسمي هو السعر المتعارف عليه في المصارف وسائر المؤسسات المالية الأخرى، أما سعر الفائدة الحقيقي فهو سعر الفائدة الاسمي مطروحاً منه التضخم وسيتم اعتماد سعر الفائدة الاسمي في هذه الدراسة كون البحث سيأخذ معدل التضخم بعين الاعتبار كمتغير بسيط.

وتوجد العديد من الصيغ لمعدلات الفائدة ويمكن تصنيفها تبعاً للتالي³:

المعدلات الرئيسية: وهي معدلات المصرف المزمري وهي المعدلات التي على أساسها يقرض المصرف المركزي مؤسسات الإقراض كما على ضوءها تحدد معدلات الإقراض ما بين المصارف.

1. معدلات السوق النقدي: هي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل القابلة للتداول (سندات الخزينة، شهادات الايداع، الخ ...) وهذه المعدلات قريبة جداً من المعدلات في السوق ما بين المصارف

2. معدلات السوق المالي أو المعدلات الطويلة الأجل: وهي المعدلات التي على أساسها تصدر السندات أو تلك التي تنشأ عن أسعار السندات في البورصة وتحدد معدلات التمويل في الأجل الطويل.

3. معدلات التوظيف في الأجل القصير (حسابات التوفير والإدخار).

¹ Todd Sandler, "Economic Concepts for the Social Sciences", Cambridge University Press, Cambridge, England, 2001, p 47

² Christopher L. Culp, "The Risk Management Process: Business Strategy and Tactics", John Wiley & Sons, New York, 2001, p 314

³ ملاك وسام، "النقد والسياسات النقدية الداخلية قضايا نقدية ومالية"، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2001، ص 200

ثانياً: وظائف سعر الفائدة:

يعتبر سعر الفائدة سعراً لخدمات الائتمان وبهذا المفهوم يعتبر جزءاً من الآلية السعرية في اقتصاد السوق . فعندما يرتفع سعر الفائدة فإنه يعطي إيعازاً للوحدات المدخرة بتقديم حجم أكبر من المدخرات بينما يؤدي انخفاضه إلى تقليص تدفق الأموال إلى السوق المالية .

كما أن ارتفاع سعر الفائدة يعني ارتفاع تكلفة الاقتراض لأغراض بناء المشروعات الاستثمارية مما يؤدي إلى تباطؤها بينما يحفز انخفاضه على إقامة مثل هذه المشروعات وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي .

وبشكل عام فإن وظائف سعر الفائدة تنحصر بما يلي¹:

1. يعتبر سعر الفائدة ضماناً لتدفق الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز وهذا ما يشجع على زيادة الادخار لأغراض استثمارية مما يؤدي إلى تنشيط الإنتاج وتخفيض معدلات البطالة.
2. يحقق سعر الفائدة في الأسواق التي تسودها المنافسة الكاملة كفاءة أكبر في استخدام الموارد الاقتصادية من خلال توجيه الأموال نحو المشروعات الاستثمارية التي تعطي مردودات أعلى.
3. يعتبر سعر الفائدة من المتغيرات الأساسية التي تؤثر في الطلب على النقود وبذلك يمكن أن يحقق التوازن في سوق النقود بين عرض النقد والطلب عليه .
4. يؤثر سعر الفائدة في تدفق الأموال على المستوى الدولي حيث أن ارتفاع سعر الفائدة في دولة ما مقارنة بالدول الأخرى سيحفز تدفق الأموال إلى هذه الدولة .
5. يستطيع المصرف المركزي من خلال سعر الفائدة أن يعالج الاختلالات والأزمات التي تصيب الاقتصاد القومي، فإذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من الركود فإن تخفيض سعر الفائدة يؤدي إلى تنشيط الإنفاق الاستثماري وهكذا.

¹ السيد علي عبد المنعم، العيسى نزار سعد الدين، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 115

ثالثاً: علاقة سعر الفائدة بأهم المتغيرات الاقتصادية:

هناك علاقة مؤكدة ومباشرة أثبتتها الواقع العملي المعاصر بين المتغيرات النقدية والمتغيرات الاقتصادية الحقيقية ، ويعد سعر الفائدة من الأدوات النقدية غير المباشرة للبنك المركزي لتحقيق الأهداف النهائية المتمثلة بما يلي¹:

- استقرار نسبي للأسعار .
- توازن ميزان المدفوعات .
- تحقيق مستوى مناسب من التشغيل .
- تحقيق مستوى مناسب من النمو

وتؤكد التطبيقات الواقعية لأسعار الفائدة على أنها تتأثر بما يلي²:

- 1- متطلبات الواقع الاقتصادي (ركود، إزدهار)
- 2- سياسة عرض النقد (الكتلة النقدية).
- 3- سياسة الائتمان النافذة (سعر الخصم).
- 4- السياسة الضريبية (المعدل، مدى عدالة توزيع العبء الضريبي).
- 5- مستوى التشغيل (معدلات البطالة).
- 6- معدلات النمو المرغوبة (مع الأخذ بالاعتبار معدلات نمو السكان).
- 7- درجة تطور السوق المالية والنقدية (مرونة السوق).
- 8- معدلات التضخم السائدة.
- 9- وضع ميزان المدفوعات.
- 10- الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرغوبة.

ويعد سعر الفائدة من أبرز متغيرات البيئة الاقتصادية و إحدى أدوات السياسة النقدية المؤثرة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الكلية المطلوب تحقيقها.

¹ د. مصطفى رشدي، تاريخ الاقتصاد العالمي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1979.

² أكرم حوراني، "مدى فاعلية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سورية، مرجع سبق ذكره، ص 31-32

وسوف نركز على بعض المتغيرات التي سنتناولها بالدراسة وهي كما يلي :

آ- أثر سعر الفائدة في معدل التضخم:

يُعرّف التضخم على أنه ارتفاع مستمر وملموس للمستوى العام للأسعار وما يقابله من تدهور للقوة الشرائية للعملة في الاقتصاد القومي.¹ و لسعر الفائدة دور كبير في معالجة التضخم من خلال سياسة سعر الخصم والتي تعد من أقدم الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية² ، فعندما يقوم المصرف المركزي برفع تكلفة الاقتراض من خلال زيادة سعر الخصم فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة للسوق النقدية و يصبح الاقتراض أكثر كلفة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي انخفاض حجم الإنفاق مما يخفف من حدة الضغوط التضخمية.³

على أن فعالية سياسة سعر الخصم قد يحد منها عدم ملاءمتها للتطبيق في الاقتصاديات النامية نظراً لجمود الجهاز المالي والمصرفي وضعف التعامل في الأسواق النقدية والمالية المحلية.⁴

ب- أثر سعر الفائدة في عرض النقود:

ينصرف مفهوم العرض النقدي إلى رصيد الأصول التي تستخدم كوسيط في التبادل ، وفي إطار هذا المفهوم العام تتعدد مفاهيم العرض النقدي بحسب ما تحتوي عليه كل من هذه المفاهيم، إلى جانب النقد المتداول، من أنواع الأصول التي تتمتع بدرجة عالية جداً من السيولة أي تلك التي يمكن تحويلها فوراً إلى نقود دون تقلب في قيمتها أو بتقلب يحدث في حدود ضيقة. وفي ضوء ذلك يتم التمييز بين ثلاثة مفاهيم للعرض النقدي⁵ :

1. المفهوم الضيق : ويرمز له عادة بالرمز M1

ويتكون من النقد بالتداول خارج الجهاز المصرفي وأرصدة الودائع الجارية.

¹ معروف هوشيار، "تحليل الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2005، ص 197

² عناية غازي حسين، "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، 2001، ص 131

³ ساكر محمد العربي، "محاضرات في الاقتصاد الكلي"، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006، ص 208

⁴ عناية غازي حسين، "التضخم المالي"، مرجع سبق ذكره، ص 132

⁵ عبد الحسين جليل الغالبي، سوسن كريم الجبوري، "اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 2008، ص 11

2. المفهوم الواسع : ويرمز له بالرمز M2

ويشتمل بالإضافة إلى مكونات المفهوم الضيق على أشباه النقود، وهي عبارة عن الودائع الآجلة ، بالإضافة إلى الودائع بالعملات الأجنبية والودائع الحكومية.

3. مفهوم السيولة المحلية : ويرمز له بالرمز M3

أضافت المدرسة النيوكينزية لحجم الكتلة النقدية بعض وسائل الدفع التي ظهرت حديثاً وهي الادخارات المودعة خارج المصارف التجارية (أي لدى المؤسسات المالية الأخرى كشركات التأمين، صناديق الادخار ... الخ) مما يعني أنه اعتبروا هذه المؤسسات كمؤسسات خالقة للنقد وبناء عليه فإن الكتلة النقدية M3 هي :

$$M3 = M2 + \text{الودائع الادخارية} + \text{الودائع والمساهمات في صناديق الادخار} + \text{بطاقات البيع والشراء}$$

لدى المؤسسات الاستهلاكية

وتؤثر سياسة إعادة الخصم على حجم الائتمان المصرفي وبالتالي على عرض النقد وفق الآلية التالية:
إذا شعر المصرف المركزي أن عرض النقود قد ارتفع إلى مستوى غير مرغوب فيه نتيجة التوسع المفرط في منح الائتمان، سارع إلى انتهاج سياسة نقدية انكماشية تهدف إلى تقليص الكمية الإجمالية المتداولة عن طريق رفع سعر إعادة الخصم أي رفع كلفة القروض أو السيولة التي يقدمها للمصارف التجارية، مما يؤدي إلى تقليل اقتراضها من المصرف المركزي وهذا بدوره يؤدي إلى عدم توفر احتياطات نقدية كافية لدى المصارف التجارية لأغراض التوسع في منح الائتمان مما يقيد مقدرتها في خلق ودائع جديدة.¹
وعليه فإن عرض النقود يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة إذ أنه بازدياد عرض النقود ينخفض سعر الفائدة وبالعكس، ولذلك يمكن القول إن عرض النقود يمارس تأثيراً مباشراً على سعر الفائدة.²

¹ الدوري زكريا، السامرائي يسرى ، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دارالبيازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 ، ص 194

² عماد محمد علي، " اندماج الأسواق المالية الدولية" ، بيت الحكمة، بغداد ، 2002 ، ص 284 ، ص 314

ت- أثر سعر الفائدة في الاستثمار:

عند هذه النقطة من البحث سيتم دراسة كيفية تأثير سعر الفائدة على حالة التوازن الكلي للاقتصاد ، أو دراسة دور سعر الفائدة في حدوث التقلبات الاقتصادية ، و تعرف هذه التقلبات على أنها تغيرات في حجم ومستويات النشاط الاقتصادي لأن هذه التغيرات تحدث بصورة متكررة في فترات متعاقبة.

إن السبب المباشر للرواج هو الإفراط في الاستثمار، بينما يعتبر الانكماش مرحلة ضرورية لعلاج الإفراط السابق وإن كان بعض الاقتصاديين يرون أن التقلبات الاقتصادية ليست ظاهرة نقدية بحتة في جوهرها ، لكن سياسة سعر الفائدة تلعب دوراً مهماً في زيادة حدتها، حيث أن المصارف تزيد من فرص التوسع في الاستثمار عن طريق خفضها لسعر الفائدة، فتشجع بذلك المستثمرين على توسيع انتاجهم ، وهذا التصرف من جانب المستثمرين من شأنه أن يسحب الموارد من الإنتاج الاستهلاكي، إلى صناعات السلع الاستثمارية، وهذا يكون بمثابة ادخار إجباري للمجتمع الذي يتغير دخله الحقيقي نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، ويزداد بالتالي الطلب على السلع الاستثمارية مرة أخرى، وبعد فترة زمنية، تجد المنشآت المصرفية أنها بالغت في الإقراض، فتعتمد على رفع سعر الفائدة، وهنا تبدأ مرحلة الانكماش في النشاط الاقتصادي.¹

رابعاً: سعر الفائدة كألية من آليات السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية على أنها: مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالمصرف المركزي لإدارة كل من النقود والائتمان لتحقيق الاستقرار النقدي بالاقتصاد القومي².

وتشتمل السياسة النقدية على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي.³

وتهدف السياسة النقدية إلى:

- تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخليا والتي تنشأ من التغيرات في المستوى العام للأسعار.

¹ مجيد ضياء، "الاقتصاد النقدي"، مؤسسة شباب الجامعة، 1998 ، ص 145 ، 146

² بلعزوز بن علي " محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004 ، ص113

³ السيد علي عبد المنعم، العيسى نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 ، ص 351

- المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في مختلف القطاعات الاقتصادية بما يحقق زيادة في الدخل القومي.
- المساهمة في تحقيق التوازن الخارجي.

ويتجسد أثر السياسة النقدية في سعر الفائدة من خلال المرونة النسبية لدالة التفضيل النقدي حيث يزداد هذا الأثر كلما انخفضت المرونة النسبية لدالة التفضيل النقدي أي أن هذه السياسة تكون فعالة وذات تأثير واضح، عندما يكون الطلب على النقود لغرض السيولة منخفض المرونة أما إذا كانت دالة التفضيل النقدي تامة المرونة معبر عنها بخط أفقي مستقيم عندئذ لن يكون للسياسة النقدية أي أثر على سعر الفائدة ويحدث ذلك عادة في حالات الكساد أي عندما يقع الاقتصاد في فخ السيولة حيث سيحتفظ المضاربون بأي كمية من النقود على شكل أرصدة نقدية مجمدة دون التوجه نحو استثمارها في شراء السندات .

ويعتبر الاقتصادي كينز أول من أشار إلى هذه الظاهرة ونادى بعدم جدوى السياسة النقدية في ظل الكساد كما أن الزيادة في النقود من قبل السلطات النقدية وطرحها في السوق لا يؤدي إلى استثمارها وهذا يعني استحالة زيادة الناتج القومي عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية عندما يصل سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له لا يمكن تجاوزه وعلى ذلك نادى كينز بضرورة اعتماد السياسة المالية من أجل زيادة حجم الناتج القومي والتخلص من حالة الكساد الاقتصادي .

ويتم الاستعانة بسعر الفائدة في السياسة النقدية عبر سياسة إعادة الخصم¹ :

سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي من المصارف التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من أوراق مالية مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق،

¹ تعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التي استخدمتها المصارف المركزية لمراقبة الائتمان ، وكان بنك إنكلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية من سنة 1847 ثم سار المصرف المركزي تدريجيا خلال هذه الفترة على وضع يجعله "المقرض الأخير" وفي فرنسا سنة 1857 وفي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913 وتختلف الأوراق المالية القابلة للخصم من دولة لأخر، إلا أنها تحتوي بشكل عام على ما يلي:

- ✓ السندات التجارية التي يكون آجال استحقاقها لمدة معينة مثلا (60) يوما (وقد يشترط أن تكون متمتعة بثلاث ضمانات) وجود ثلاث توقيعات صاحب ، مسحوب عليه ومستفيد (كالكمبيالات
- ✓ سندات الخزينة التي قد يشترط أن تكون ذات أجل محدد.
- ✓ أوراق مالية ممثلة لقروض قصيرة الأجل.
- ✓ سندات ممثلة لقروض متوسطة الأجل.
- ✓ سندات محرقة للسلف على الخارج ذات أجل متوسط أو طويل.

واستناداً إلى هذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي بسعر خصم معين¹ ، لدعم السيولة النقدية لديها لكي تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات²، وهناك علاقة بين معدل إعادة الخصم وأسعار الفائدة ذات طابع إيجابي في اتجاه واحد. وتؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع. ولهذا تلجأ البنوك المركزية عندما تريد تقليص عرض النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق المالية ومنه عدم تشجيع الاقتراض من البنوك التجارية، وبالتالي انخفاض الائتمان³، و بالعكس إذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض، فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم للتأثير على حجم القروض أو الائتمان المقدم من المصارف التجارية لعملائها ، وعندما تريد تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع معدل الخصم ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير على القدرة الإقراضية للبنوك إما بالزيادة أو بالنقصان.

¹ الموسوي ضياء مجيد، "الاقتصاد النقدي"، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 33.

² السيد علي عبد المنعم، "إقتصاديات النقود والمصارف"، الأكاديمية للنشر الأردن، 1999 ، ص 397

³ حسين رحيم، "النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الاسلامي والغربي"، دار المنهج، الأردن ، 2006 ، ص 192

المبحث الثاني

النظريات المفسرة لسعر الفائدة

لقد فسّر الاقتصاديون التقليديون سعر الفائدة بنظرية الأرصد القابلة للإقراض وبمقتضى هذه النظرية يتحدد سعر الفائدة عند تقاطع منحنى الطلب والعرض على الأرصد القابلة للاقتراض والإقراض، ولكن كينز نظر لسعر الفائدة على أنه ما هو إلا ظاهرة نقدية تتحدد بالطلب والعرض على النقود وليس بالأرصد القابلة للإقراض، ثم جاء فريدمان بالنظرية الكمية الحديثة حيث تبنى التحليل الكلاسيكي ولكن بشمولية أكثر ولم يهمل التحليل الكينزي.

أولاً: سعر الفائدة في النظرية التقليدية:

يعتبر سعر الفائدة في النظرية التقليدية وسيلة لإحلال التوازن بين الادخار والاستثمار فإذا كان الادخار أكبر من الاستثمار يميل سعر الفائدة نحو الانخفاض والعكس صحيح.¹ لقد ربط التقليديون بين سعر الفائدة والادخار من جهة، وبين سعر الفائدة والاستثمار من جهة أخرى:

آ- العلاقة بين الادخار وسعر الفائدة (عرض الادخار)²:

تنص النظرية التقليدية على وجود علاقة طردية بين الادخار وسعر الفائدة وقد استند التقليديون في نظريتهم إلى أن القطاع العائلي هو المصدر الرئيسي للادخار وأن الادخار بالنسبة لهذا القطاع هو عبارة عن امتناع عن الإنفاق الاستهلاكي في الوقت الحاضر لذا فهو يساوي الفرق بين الدخل الفردي وما ينفق لأغراض الاستهلاك وهذا ما يجعل السلوك الادخاري للقطاع العائلي يخضع لعدة عوامل:

- مستوى الدخل، فكلما ارتفع مستوى الدخل ازداد الجزء المدخر.
 - الهدف من الادخار، حيث هناك ادخار من أجل الاستهلاك وادخار من أجل الاستثمار
- ورغم كل هذه العوامل فقد رأى التقليديون بأنه لا بد لسعر الفائدة أن يكون له تأثير على ادخارات القطاع العائلي وبالتحديد على تفضيلهم بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي وقد بنوا افتراضهم هذا على

¹ شامية احمد زهير، حسين مصطفى، "مدخل إلى اقتصاديات النقود والمصارف"، منشورات جامعة حلب، 2008، ص 152

² السيد علي عبد المنعم، العيسى نزار سعد الدين، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 302

أساس التفضيل الزمني للاستهلاك الحالي على الاستهلاك في المستقبل لذا فإن السبيل الوحيد للتغلب على هذا التفضيل هو بمنحها مكافأة لقاء ذلك ويتمثل ذلك بالفائدة التي ستمكن القطاع العائلي من استهلاك أكبر في المستقبل وبذلك تتحقق العلاقة الطردية بين سعر الفائدة والادخار.

أما بالنسبة لقطاع الأعمال وهو الذي يقوم عادة بالجزء الأكبر من الاستثمار في المشروعات الانتاجية لا بد أن يكون لسعر الفائدة تأثير على مستوى الادخارات المتمثلة بالأرباح المحتجزة لأن ارتفاع سعر الفائدة يعني ارتفاع تكلفة اقتراض الأموال بالنسبة لهذا القطاع مما يحفز على الاعتماد على المصادر الداخلية للتمويل واحتجاز جزء أكبر من الأرباح .

ب- العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة (الطلب على الأموال لأغراض الاستثمار)¹:

من المعروف أن الجزء الأكبر من الانفاق الاستثماري يقوم به القطاع الانتاجي (قطاع الأعمال) و يتكون من الوحدات المقترضة فمن النادر أن يعتمد الاستثمار الحديث على مصادر التمويل الذاتية فقط نظراً لضخامة حجم الاستثمار من جهة، وعدم كفاية هذه المصادر من جهة أخرى وتنص النظرية التقليدية على وجود علاقة عكسية بين الانفاق الاستثماري وسعر الفائدة وتستند في ذلك إلى نظرية تكوين رأس المال. لذا فإن سلوك الانفاق الاستثماري يعتمد على ما يحصل لإنتاجية هذه السلع في عملية تراكمها من جهة وعلى تكلفة الانفاق الاستثماري من جهة أخرى .

فحتى تصبح العملية الانتاجية مجدية بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي تعتمد على التمويل -من خلال القروض المصرفية بالإضافة إلى اصدار السندات - يجب أن يكون العائد لهذه المشاريع أكبر من سعر الفائدة السائد فكلما انخفض سعر الفائدة يصبح من المربح تنفيذ مشاريع أكثر وبذلك تتحقق العلاقة العكسية بين الانفاق الاستثماري وسعر الفائدة .

رغم أن سعر الفائدة قد يتغير عن مستوى التوازن صعوداً أو هبوطاً فقد اعتقد التقليديون أن سعر الفائدة بالسوق يتجه دوماً نحو المستوى الذي يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار فإذا ارتفع سعر الفائدة عن سعر التوازن فإن حجم الادخار سيكون أكبر من الطلب لأغراض الاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة تدريجياً إلى أن يعود إلى مستوى التوازن، كذلك الحال بالنسبة لانخفاض سعر الفائدة عن سعر التوازن حيث

¹ السيد علي عبد المنعم، العيسى نزار سعد الدين، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 303 .

يحصل عجز في حجم الادخار ويكون الطلب عليه أكبر مما هو معروض فيتجه سعر الفائدة نحو الارتفاع باتجاه سعر التوازن.

وقد وجهت للنظرية التقليدية الانتقادات التالية:

- لا شك أن النظرية التقليدية ساهمت مساهمة فعالة في تفسير العوامل المؤثرة في سعر الفائدة ولكنها ركزت على العوامل المؤثرة في الادخار والاستثمار وأهملت العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في سعر الفائدة وبالتحديد العوامل النقدية حيث أن قدرة الجهاز المصرفي على التوسع الائتماني أو تقليصه لا بد أن يكون له تأثيره على سعر الفائدة.
- لقد افترضت النظرية التقليدية أن سعر الفائدة هو المتغير المستقل الوحيد الذي يؤثر في حجم الادخار وحجم الاستثمار واستبعدت أثر تغيرات الدخل على الادخار وبالتالي فإن التقليديين افترضوا ثبات حجم الدخل القومي إلا أنه في الواقع منحني الادخار يتوقف على منحني الاستثمار ذلك أن الدخل دالة في الاستثمار كما أن الادخار دالة في الدخل.¹
- بعد أخذ جميع العوامل المؤثرة في الادخار والاستثمار بعين الاعتبار، يصبح من غير المنطقي افتراض أن سعر الفائدة كفيلاً بتحقيق التوازن بينهما كما افترض التقليديون في هذه الحالة أن انخفاض سعر الفائدة لن يؤدي إلى تساوي الادخار مع الاستثمار عندما يكون الأول أكبر من الأخير.²

يتضح من ذلك أنه عندما يكون الادخار المرغوب أكبر من الاستثمار المرغوب فهذا يعني وجود فائض في الإنتاج الكلي، أي أن العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وهذا مخالف لما جاء في قانون ساي الذي يفترض أن ما يدخر من الدخل يتحول تلقائياً إلى الاستثمارات وأن سعر الفائدة كفيلاً يجعل الاستثمارات كافية لامتصاص ما يدخر من الدخل. مما أدى إلى زعزعة الثقة بهذا القانون أو رفضه وبالتالي زعزعة الثقة بالنظرية التقليدية.³

¹ مجيد ضياء، "الاقتصاد النقدي"، مؤسسة شباب الجامعة، 1998، ص 145، 146

² السيد علي عبد المنعم، سعد الدين عيسى نزار، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، مرجع سبق ذكره، 2003، ص 307.

³ المرجع السابق مباشرة.

ثانياً: سعر الفائدة في النظرية الكينزية (نظرية تفضيل السيولة):

أهمل التقليديون دور سعر الفائدة وافترضوا أنها تتحدد فقط بالقطاع الحقيقي (الانتاجي) أي تقاطع منحني الادخار مع الاستثمار، أي أن العوامل التي يتوقف عليها سعر الفائدة هي عوامل عينية وليست نقدية. بينما افترض كينز¹ أن دوافع الادخار تختلف عن دوافع الاستثمار وبالتالي فإن سعر الفائدة ليس هو المحدد الرئيسي لاتخاذ القرار الاستثماري وأن الطلب على الاستثمار يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال، وأن سعر الفائدة النقدي يرتبط بعلاقة عكسية مع الاستثمار وبالتالي فإن سعر الفائدة يتحدد بتفاعل عرض النقد مع الطلب عليه.²

ولتوضيح ذلك قدم نظريته المعروفة بنظرية تفضيل السيولة³ التي اختلفت اختلافاً جذرياً عن النظرية التقليدية وركزت على التغيرات القصيرة الأمد في سعر الفائدة.

لذا فإن الفائدة في النظرية الكينزية هي ظاهرة نقدية يتقرر سعرها في السوق النقدي من خلال تفاعل عرض النقود مع الطلب على النقود، فهي ليست ثمناً للامتناع عن الاستهلاك وإنما هي ثمن للتخلي عن السيولة وبذلك تعتمد سعر الفائدة على مدى التفضيل النقدي أو مدى الرغبة في السيولة لدى الأفراد مقارنة بعرض النقد المتوفر .

وقد قسم كينز دوافع الطلب على النقود إلى 4 :

أ . دافع المبادلات:

وهو استخدام النقود كوسيط للمبادلات اليومية ويتأثر بحجم المبادلات بين المتعاملين والتي تتأثر بدورها بمستوى الدخل وهذا يعني أن محدد الطلب على النقود في دافع المبادلات الأهم هو الدخل، باعتبار أن العوامل الأخرى (المستوى العام للأسعار، نمط الإنفاق، عدد الصفقات في المجتمع، الزمن الواسطي للاحتفاظ بالارصدة النقدية) لا تتغير في العادة في مدة قصيرة، فالطلب على النقود بدافع المعاملات يرتبط بعلاقة طردية قوية مع الدخل، وهذا الطلب لا يتأثر بسعر الفائدة.

¹ جون مينارد كينز : اقتصادي انجليزي، استمد شهرته بشكل كبير من خلال معالجته أزمة الكساد الكبير الذي أصاب أمريكا 1929م

² حداد أكرم، هنلول مشهور، "النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري"، دار وائل للطباعة والنشر، 2005، ص 114

³ نظرية تفضيل السيولة تم نشرها في كتابه (The General Theory of Employment Interest and Money) عام 1936 ووجد أن دوافع

الطلب على النقود هي المبادلات والاحتياط والمضاربة

⁴ المرجع السابق مباشرة، ص 107-109.

ب . دافع الاحتياط:

ويعني احتفاظ الفرد بالنقود احتياطاً وتحسباً لأي طارئ أو ظروف مستقبلية. ويتأثر هذا النوع من الطلب على النقود بمدى شعور الفرد بالأمان المادي. ورغم ذلك يظل الدخل هو العامل الأهم، وعليه تمثل الطلب على النقود بدافعي الاحتياط والمبادلات معاً، والطلب على النقود بدافع الاحتياط أيضاً لا يتأثر بسعر الفائدة حيث أن الطلب على النقود بدافع الاحتياط عديم المرونة بالنسبة إلى سعر الفائدة ولا يتأثر بالتغيرات التي تطرأ عليه.

ج . دافع المضاربة:¹

لقد آمن كينز بوظيفة النقود كمستودع للقيمة وأن الأفراد يحتفظون بالنقود لذاتها (لتحقيق ثروة منها)، و هنا يتميز الطلب على النقود بدافع المضاربة بمرونة كبيرة تجاه سعر الفائدة و التغيرات التي تطرأ عليه. حيث قسم كينز الأصول المالية إلى نقود وسندات ولقد برر داعي الاحتفاظ بالنقود والسندات بسعر الفائدة وهناك ثلاث أسعار للفائدة وهي:

1. سعر الفائدة على السندات وهو ثابت

2. سعر الفائدة السوقي السائد حالياً (سعر الفائدة المصرفية)

3. سعر الفائدة المتوقع

وسعر الفائدة المتوقع هو المعيار في تحديد الطلب، فبمقارنته مع سعر الفائدة الأخرى يتقرر الاحتفاظ بالنقود أو السندات من عدم الاحتفاظ بهما، ولقد توصل إلى:

✓ أن العلاقة بين الطلب على النقود بدافع المضاربة وسعر الفائدة السائد هي علاقة عكسية وبمعنى

آخر فإن ارتفاع سعر الفائدة يشجع الأفراد على تقليل حجم النقود التي يحتفظون بها كجزء من

دخلهم وبالتالي يقل احتفاظهم بالنقد وتزيد عندها سرعة تداول النقد

✓ أن سعر الفائدة وسرعة التداول يسيران بنفس الاتجاه وباتجاه الدورة الاقتصادية حسب التحليل

الكينزي، ففي حال الانتعاش يزداد كل من سعر الفائدة وسرعة التداول والعكس صحيح في حالة

الكساد.

¹ شامية أحمد زهير ، حسين مصطفى، "مدخل إلى اقتصاديات النقود والمصارف"، مرجع سبق ذكره، ص 156

ولقد اعتبر كينز أن انخفاض سعر الفائدة إلى مستوى منخفض جداً سيؤدي إلى إيصال الاقتصاد إلى ما يسمى مصيدة السيولة حيث يكون الاحتفاظ بالنقد هو الخيار الأفضل ويكون الاقتصاد قد وصل إلى مرحلة الكساد، وذلك لأن سعر الفائدة منخفض وبالتالي لن تشجع الأفراد على التخلي عن النقود لأنها لن تغط الاستثمار ومخاطره ، ولحل هذه المشكلة اقترح كينز باتباع سياسات مالية و ليست نقدية كتخفيض الضرائب و زيادة الإنفاق الحكومي و تشجيع الاستثمار و بذلك خالف كينز أصحاب المدرسة التقليدية حيث يفترضون أن تغير عرض النقد سيؤدي إلى معالجة حالة الكساد و التي أثبتت فشلها إبان الكساد الكبير عام 1929

وقد وجهت لنظرية تفضيل السيولة الانتقادات التالية:

- رغم أن كينز في بحثه للطلب على النقود أشار بوضوح إلى تأثير الدخل فإنه أهمل أثر التغيرات في مستوى الدخل على سعر الفائدة فجعله يتحدد بعوامل نقدية بحتة هي عبارة عن عرض النقود والطلب عليها وبالتالي فإن سعر الفائدة التوازني لا يمكن أن يتحدد إلا بافتراض ثبات الدخل .
- كما أن نظرية تفضيل السيولة تأخذ بعين الاعتبار عرض النقود والطلب عليها كأصل من الأصول المالية فقط في تحديد سعر الفائدة وهي بذلك تهمل العوامل الأخرى التي تؤثر في حجم الائتمان وبالتالي على حجم النقود في التداول .
- إن سعر الفائدة عند كينز يغطي فقط التفضيل الزمني (الطلب بدافع تفضيل السيولة) و الذي يتحدد بعوامل نقدية و أغفل العوامل الأخرى كالمخاطر التي تؤثر أيضاً في تحديد سعر الفائدة.
- اقتصر تحليل كينز على أن الأصول المالية هي نقد و سندات و أهمل الأصول الأخرى و تأثيرها و افترض أن الأفراد سيحتفظون بأحدهما و ليس مزيجاً بينهما.
- كانت نظرة كينز للاقتصاد نظرة ساكنة وعلى المدى القصير و لم يأخذ بعين الاعتبار تغير الانماط الاستهلاكية للأفراد و تأثيره على العوامل المحددة لسعر الفائدة على المدى الطويل.

ثالثاً: سعر الفائدة في النظرية النقدية الكمية الحديثة (مدرسة شيكاغو):

يعتبر ميلتون فريدمان¹ من رواد هذه المدرسة حيث تبنى فريدمان التحليل الكلاسيكي و لكن يتمتع و شمولية أكثر فرضتها التطورات الاقتصادية و الاجتماعية و كسابقه تساءل فريدمان عن السبب الذي يدفع الأفراد للاحتفاظ بالنقد و قام بتحليل هذه الأسباب.

اتجهت هذه المدرسة إلى التأكيد على أهمية السياسة النقدية ولم تكن إضافات هذه المدرسة جاحدة لأفكار المدرسة التقليدية و إنما محاولة فكرية عمدت إلى الاستفادة من التقدم الذي تحقق من الكتابات الاقتصادية.² ويمكن تحديد أفكار فريدمان الأساسية فيما يتعلق بسعر الفائدة فيما يلي³:

أ. اعتبر الثروة المتغير الأول في الطلب الكلي على النقود و أن المتغيرات الأخرى (العائد على السندات، العائد على الأسهم، معدل التضخم، العوامل المؤثرة في أذواق وتفضيلات الأفراد) دورها ثانوي حيث تأخذ دالة الطلب على النقود عند فريدمان الشكل التالي:

$$M_d = f(R_b, R_s, \frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}, Y_p, H, U)$$

حيث أن:

M_d : دالة الطلب على النقود عند فريدمان.

R_b : عائد على السندات.

R_s : عائد على الأسهم.

$\frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}$: معدل التضخم (أو معدل الارتفاع المتوقع في الأسعار).

¹ ميلتون فريدمان ولد في رومانيا عام 1912 و أكمل دراساته في جامعتي شيكاغو و كولومبيا ، و عمل مستشاراً لكل من نيكسون و ريغان و حصل على جائزة نوبل 1976 و عمل منذ عام 1977 باحثاً في جامعة ستانفورد في كاليفورنيا و نشر نظريته في مقاله " The Quantity Theory of Money: Arrestment"

² عبدالله عقيل حاسم، "النقود و المصارف"، الجامعة المفتوحة، الطبعة الثانية، القاهرة، 1997، ص 163

³ المرجع السابق مباشرة، ص 167

Y_p : الدخل الدائم أو المستمر.

H : النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية.

U : العوامل المؤثرة في أذواق وتفضيلات الأفراد.

إن التغيرات التي تطرأ على سعر الفائدة لم تلعب دوراً ملموساً في دالة الطلب و الثروة ترتبط بالدخل حسب فريدمان عبر سعر الفائدة:

$$W = Y / r$$

r : سعر الفائدة

Y : الدخل المتدفق من الثروة

W : الثروة

ب. السلطة النقدية هي التي تتحكم في عرض النقود الذي يحدد سعر الفائدة و أن التبدلات في قيمة النقود أو في المستوى العام للأسعار تتحدد بعرض النقود و يجب تكيف الطلب على النقود حسب النشاط الاقتصادي و كل تغيير في عرض النقود بالنسبة إلى الطلب يسبب رد فعل دوري في الاقتصاد.

ت. إن التوسع النقدي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة و يخلق زيادة في الطلب على القروض و التسهيلات الائتمانية من المصارف و يتجه المستهلكون نحو مزيد من الافتراض لشراء السلع المعمرة.

ث. الطلب على النقود هو تابع لعدد من المتغيرات الاقتصادية و العرض النقدي يعتمد على المؤسسات المالية و الائتمانية وسعر الفائدة.

تعتبر هذه النقاط هي أهم النقاط التي تميزت بها النظرية النقدية الحديثة و هي إحياء لصياغة جديد لنظرية كمية النقود انطلاقاً من أن المصارف المركزية يجب أن تتبع سياسات نقدية تجعل الكتلة النقدية تنمو بمعدلات مماثلة لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

رابعاً: نظرية التوقعات العقلانية لسعر الفائدة:

لقد ظهرت حديثاً نظرية جديدة تقود إلى استنتاجات جديدة في تفسير الظواهر الاقتصادية من خلال المدرسة السويدية التي يترجمها كل من الاقتصاديين "هيكس" و "هانسن" حيث قدما نظرية التوقعات العقلانية وعملا من خلالها على استكمال جوانب التوازن الاقتصادي العام لدى كينز.

وتتلخص المنطلقات الأساسية لهذه النظرية بما يلي:¹

1. تفترض أن توقعات الأفراد هي توقعات عقلانية أي أنها غير متحيزة إحصائياً لأنها تستند إلى معلومات وافية وكافية عن حالة الأسواق المالية في المستقبل استناداً إلى ما أظهرته الدراسات عن الكفاءة العالية لهذه الأسواق في توفير المعلومات الحديثة عن سعر الفائدة وأسعار الأوراق المالية. ولا تختلف هذه المعلومات عن تلك التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الحكومية من الناحيتين النظرية والعملية. وعلى هذا الأساس فإن الأفراد قادرين على التوصل إلى تنبؤات صحيحة بالنسبة لسعر الفائدة في المستقبل كما أنهم قادرون على تشخيص وتصحيح الأخطاء السابقة التي قد تحصل لأسباب عشوائية.

2. الاعتقاد بمرونة التغير في الأسعار بما فيها سعر الفائدة وهو ما افترضته النظرية التقليدية أصلاً ورفضته النظرية الكينزية وأن سعر الفائدة قادر على تحقيق التوازن في الأسواق المالية. وفي الواقع لا يمكن لسعر الفائدة بموجب هذه النظرية أن يتغير كثيراً عن سعر التوازن لفترة طويلة لأن أي تغيرات ستكون عشوائية وقصيرة لأجل ولأن المعلومات الجديدة عن تغيير سعر الفائدة صعوداً أو هبوطاً مما يجعل المتعاملين في السوق المالي يصححون توقعاتهم فيعود سعر الفائدة إلى حالة التوازن .

3. المنطلق الثالث هو أن ما يحصل في الماضي - المعلومات الماضية - سوف لن يؤثر على سعر الفائدة الحالية التي لا تتغير إلى في حالة ظهور معلومات جديدة أو أحداث غير متوقعة لأن سعر الفائدة السائدة تستند إلى ما يتوقع بالنسبة للمستقبل أو ما يحصل من أحداث غير متوقعة.

¹ السيد علي عبد المنعم، سعد الدين عيسى نزار ، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 319

وقد وجهت لنظرية التوقعات العقلانية الانتقادات التالية:

وجهت لنظرية التوقعات العقلانية عدة انتقادات أساسية جعلت صلاحيتها كأداة تحليل نظري لرسم

السياسات الاقتصادية في موضع شك وتساؤل وأهم هذه الانتقادات ما يلي:¹

- تفترض نظرية التوقعات العقلانية بعد نظر لدى الجمهور لا وجود له في الواقع ، حيث تشير الدراسات التطبيقية إلى أن التوقعات لا يمكن أن تكون دائماً بالدقة التي تفترضها هذه النظرية ، وبخاصة أن التحيز الإحصائي يحصل في أدق التنبؤات الإحصائية المبرمجة على الحاسبات الإلكترونية.
- المشكلة الأساسية في هذه النظرية هي أنها لا توضح كيف يتوصل الجمهور إلى توقعاتهم بالنسبة للمستقبل وأي بيانات أو معلومات إحصائية يستخدمها في توقعاته ولهذا السبب فإن النظرية غير قابلة للاختبار الإحصائي ، وتأييدها يستند على القناعة الشخصية.
- تفترض النظرية توفر المعلومات لجميع المتعاملين في الأسواق المالية وبتكلفة زهيدة وهذا مخالف للواقع مما يجعل المتعاملين يعتمدون على التخمين في توقعاتهم بدلاً من التنبؤ العلمي عندما تكون تكلفة المعلومات أعلى مما يستطيعوا تحمله.
- قد تصح التوقعات العقلانية في أسواق الأوراق المالية كالسندات الحكومية وبشكل خاص لكونها سوق منتظمة ولأن خصائص السندات محددة ومعروفة ولكنها لا تصح في أسواق مالية أخرى متنوعة في خصائصها وشروطها كالقروض الاستهلاكية والقروض المصرفية الأخرى.

مما سبق يمكن القول بأن سعر الفائدة من أهم المؤشرات الاقتصادية من خلال قيام سعر الفائدة بعدة وظائف تؤثر في مجموعة كبيرة من القرارات الاقتصادية و كيفية استخدام أموال المستثمرين في مجالات الادخار والاستثمار المختلفة وبالتالي تؤثر على الاقتصاد القومي و لتغيرات سعر الفائدة أثر كبير عند إقامة المشروعات الاستثمارية مما يسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي .

و يقوم سعر الفائدة بالعديد من الوظائف الاقتصادية فهو يشجع على زيادة الادخار لأغراض استثمارية مما يؤدي إلى تنشيط الإنتاج وتخفيض معدلات البطالة بالإضافة أنه يحقق كفاءة أكبر في استخدام الموارد

¹ السيد علي عبد المنعم، سعد الدين عيسى نزار ، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، مرجع سبق ذكره، 322

الاقتصادية من خلال توجيه الأموال نحو المشروعات الاستثمارية التي تعطي مردودات أعلى و يلعب دوراً مهماً في تحقيق التوازن في سوق النقود بين عرض النقد والطلب عليه .

واختلفت النظريات الاقتصادية في نظرتها لسعر الفائدة بدءاً من النظرية التقليدية التي اعتبرت سعر الفائدة وسيلة لإحلال التوازن بين الادخار والاستثمار، و جاءت المدرسة الكينزية التي اعتبرت سعر الفائدة ظاهرة نقدية و تلتها المدرسة التقليدية المحدثة حيث شملت جميع مصادر الائتمان والطلب عليها على عكس النظرية الكينزية التي اقتصر على عرض النقود والطلب عليها فقط و قد حاولت النظرية المعاصرة المتمثلة بمدرسة شيكاغو الجمع بين التحليلين الكلاسيكي والكينزي لاحتواء ذلك و أصبحت هذه المدرسة دليل عملي في توجيه السياسات الاقتصادية من خلال إجراءات تهدف إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي .

ويرى الباحث أن مدرسة شيكاغو هي أقرب للواقع حيث أن سعر الفائدة له دور ثانوي غير مباشر في تأثيره في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما سيتم إثباته في الدراسة الإحصائية.

الفصل الثاني

الأسس النظرية للنمو الاقتصادي

المبحث الأول: النمو الاقتصادي وطرائق تقديره

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي

ثانياً: أنواع النمو الاقتصادي

ثالثاً: عوامل النمو الاقتصادي

رابعاً: قياس النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

أولاً: النمو الاقتصادي في النظرية التقليدية

ثانياً: النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية

ثالثاً: النمو الاقتصادي في النظريات النيوكلاسيكية

رابعاً: النمو الاقتصادي في النظريات الحديثة

الفصل الثاني

الأسس النظرية للنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية، بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي مما يساعد في تحديد مسار الاقتصاد القومي، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسّن رفاهية أفراد المجتمع وبالتالي فالنمو الاقتصادي له مدلول اقتصادي واجتماعي. ويأتي النمو الاقتصادي في مقدمة اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشياً مع تطور الفكر الاقتصادي، إذ كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي وفقاً لتطور الوقائع الاقتصادية. وعلى هذا الأساس سوف يتم التطرّق في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي وطرائق تقديره و تكاليفه وفي المبحث الثاني سوف يتم استعراض أهم نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي بدءاً بنظريات الفكر التقليدي، ثم الفكر الكينزي وصولاً إلى نظريات الفكر المعاصر.

المبحث الأول

النمو الاقتصادي وطرائق تقديره

لقد أجمع الاقتصاديون في إطار بحثهم حول تعريف محدد للنمو الاقتصادي على أن هناك صعوبة كبيرة لتحديد هذا المتغير لكونه يخضع لعوامل وأنماط وتأثيرات بالغة التعقيد. وعلى الرغم من أن أكثر التعريفات قبولا للنمو الاقتصادي هي تلك التي تركز على قدرة الاقتصاد في زيادة إنتاج سلع وخدمات ذات صفة استمرارية، يرى بعضهم أن ظاهرة الزيادة المستمرة في الناتج لا بد وأن تصاحبها مجموعة من التغييرات النوعية والكمية في البنى المختلفة للاقتصاد والمجتمع.

أولاً - مفهوم النمو الاقتصادي:

لقد تعددت تعاريف النمو الاقتصادي، بحيث يعرّف على أنه "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في دولة ما لمدة سنة"¹.

كما يُقصد بالنمو الاقتصادي "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"².

ويمكن أن تعريف النمو الاقتصادي على النحو التالي بأنه نسبة الزيادة السنوية في الناتج المحلي الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة³.

و هنا لا بد من التمييز بين الدخل النقدي و الدخل الحقيقي فالدخل النقدي يُشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة، وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي فيساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار، ويشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة⁴.

¹ Amine. V. Sarkan, Proverty alleviation towards sustainable development, revue economie et management, université de tlemcen, No 02, mars 2003, P113.

² عجمية محمد عبد العزيز ، عطية ناصف إيمان ، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية" ، الإسكندرية، 2006، ص51.

³ يسرى عبدالرحمن، "مقدمة في الاقتصاد،الدار الجامعية"، الإسكندرية، القاهرة ، 2007 ، ص 284

⁴ عبد الرحمن اسماعيل، عريقات حربي محمد موسى، "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد(الاقتصاد الكلي)،الطبعة الأولى ، عمان 1999، ص 61

ويبرز لنا من هذا التعريف والتعاريف السابقة أن النمو الاقتصادي يعني ما يلي:

1. أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بالنسبة ذاتها فإن الدخل الحقيقي سوف يبقى ثابتاً ولا يطرأ أي تحسن على مستوى معيشة الفرد، وإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل في الزيادة في مستوى الأسعار سوف ينخفض مستوى المعيشة، إذاً لن يحدث نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم¹.
2. إن النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة، فتزيد من مستوى الدخل الحقيقي فيها لمدة معينة ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نمواً اقتصادياً².

ثانياً: أنواع النمو الاقتصادي:

إذا كان النمو الاقتصادي يعبر عنه بالزيادة الحقيقية في الناتج المحلي خلال فترة زمنية معينة فإنه يجب التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو³:

أ- النمو الطبيعي:

ويمر بأربع مراحل تتلخص فيما يلي:

* المرحلة الأولى: هي عملية التتابع في تقسيم العمل، بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية فالصناعة الآلية.

* المرحلة الثانية: هي عملية تراكم أولي لرأس المال، في بادئ الأمر كان مركزاً على خدمة التجارة الخارجية للدولة، ليتحول بعد ذلك إلى الصناعة.

* المرحلة الثالثة: هي عملية سيادة الإنتاج السلعي والانتشار الواسع للعملية الإنتاجية، ليس بهدف إشباع حاجات المنتج نفسه، بل بهدف المبادلة في السوق، ثم من خلال الدخل المحقق يتم اقتناء سلع الاستهلاك.

¹ عطية عبد القادر محمد عبد القادر، "اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية"، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2001، ص12.

² المرجع السابق مباشرة، ص13.

³ كميل حبيب، وحازم البني، "دراسات في الإنماء والتطور"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان 1997، ص 17 إلى ص 19 بتصرف.

* المرحلة الرابعة: وهي عملية تكوين السوق الداخلي بمعنى أن يتشكل سوق محلي، حيث يصبح لكل منتج سوق عرض وطلب يتكفل بالتمهيد لقيام سوق وطني واسع.

وليس من الضروري أن يمر النمو الاقتصادي بكل المراحل السابقة في جميع الاقتصاديات فيلاحظ أن النمو الاقتصادي في الدول النامية، لم يمر بالعمليات السابقة الذكر إلا بصورة جزئية بحيث لم تكتمل بها المراحل الأربع، ونظراً لعدم تفوق الإنتاج السلعي لم تتطور الأوضاع الاقتصادية إلى نظام رأسمالي في هذه الدول النامية.

ب- النمو العابر:

وهو النمو الذي يفتقد إلى صفة الديمومة والثبات، فهو يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادةً ما تكون عوامل خارجية، لا تلبث وأن تختفي ويختفي معها النمو الذي أحدثته، يسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية، حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت فيها.

إن كون هذا النمو يحصل في ظل بُنى اجتماعية وثقافية جامدة، فذلك يجعله غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف أو قد يؤدي في أحسن الأحوال إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية والتي تسود في المجتمعات النامية عموماً والعربية على وجه الخصوص.

ج- النمو المخطط:

وهو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطاً وثيقاً بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما وترتبط بفاعلية التنفيذ وتجدر الإشارة إلى أن دراسات أساليب التخطيط الاقتصادي تعتبر نهجاً علمياً حديث النشأة نسبياً؛ فقد أصبح التخطيط نشاطاً واسعاً تمارسه العديد من الدول وغدت التنمية هدفاً رئيسياً تسعى لتحقيقه كافة الدول، لذلك سعت عدة دول رأسمالية لتعظيم استفادتها من بعض أدوات التخطيط لرسم سياسات الطلب الفعال، والوصول إلى مستويات قريبة من التشغيل الكامل وفقاً للنظرية الكينزية لمعالجة الأزمات الدورية التي تلحق بمستويات النشاط الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان كل من النمو الطبيعي والنمو المخطط بمثابة نمو ذاتي الحركة فإن النمو العابر بالنسبة لمعظم الدول النامية هو نمو تابع يفتقد إلى الحركة الذاتية. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن النمو الذاتي إذا ما استمر خلال فترة طويلة يتحول إلى نمو مضطرب ويتحول بالضرورة إلى تنمية اقتصادية.

ثالثاً- عوامل النمو الاقتصادي:

هناك جملة من العوامل التي تلعب دوراً أساسياً في تحقيق الجهود الهادفة إلى تكوين نظرة عامة للنمو الاقتصادي وهي تتمثل فيما يلي:

1- كمية ونوعية الموارد الاقتصادية: و تنقسم إلى بشرية و طبيعية¹:

بالنسبة للموارد البشرية:

لكي تتحقق زيادة في معدل النمو الاقتصادي يجب أن يكون معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان ، وإن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة و لكن هذه الزيادة تبقى مرهونة بعامل الانتاجية في العمل وتستخدم عادة كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع و خدمات و من العوامل المحددة لإنتاجية العمل:

- مقدار الوقت المبذول في العمل
- نسبة التعليم، المستوى الصحي و المهارة الفنية للعمل
- كمية و نوعية الآلات الحديثة المستخدمة في الانتاج
- درجة التنظيم و الإدارة في العمل

أما بالنسبة للموارد الطبيعية:

يرتكز عادةً إنتاج أي اقتصاد ونموه على كمية ونوعية موارده الطبيعية (خصوبة الأرض، وفرة المعادن، المياه، ...)، فبالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية يتم تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع. و تمتاز الموارد الطبيعية بعدم الثبات و قابليتها للنفاذ و هنا تبرز ضرورة أن يتم اكتشاف أو تطوير موارد طبيعية جديدة حيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل، وتحويل جزء من الموارد المتاحة نحو

¹ عبد الرحمن اسماعيل، عريقات حربي محمد موسى، "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد(الاقتصاد الكلي)"، مرجع سبق ذكره ، ص 377

مجالات الأبحاث و بالتالي التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الأجل القصير لتمكين الاقتصاد من الوصول إلى أعلى مستوى من الانتاجية في المستقبل.

2- رأس المال¹:

تؤثر الزيادة في رأس المال إيجاباً في معدل النمو الاقتصادي، وتراكم رأس المال في مجتمع ما هو مقدار السلع الرأسمالية في الاقتصاد ؛ من مؤسسات إنتاجية وبنى تحتية. ويتحدد معدل تراكم رأس المال بتلك العوامل التي تؤثر في الاستثمار وهي:

• توقعات الأرباح.

• السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.

ويختلف تأثير هذه العوامل من دولة لأخرى إلا أنه يبقى المظهر الأولي لعملية تراكم رأس المال بالنسبة لجميع الدول هو ضرورة التضحية بالاستهلاك الحالي، فتراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار؛ والذي هو نسبة من دخل المجتمع الذي لا ينفق على الاستهلاك، والذي يوجه ليضاف إلى حجم التراكم من السلع الرأسمالية.

3- التخصص والإنتاج الواسع²:

إن النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الإنتاج فحسب، وإنما يتضمن التغيرات الأساسية في تنظيم العملية الإنتاجية. لذلك يتحدد النمو الاقتصادي لدولة معينة جزئياً بمدى قدرات الدولة على زيادة التخصص في مواردها الاقتصادية. فقد أوضح "آدم سميث"³ ، أن التحسن في القوى الإنتاجية ومهارة العمل يعزى إلى تقسيم العمل؛ وأن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيراً كما هو عليه الحال بالنسبة للدول النامية، فإن تقسيم العمل سيكون أقل ويقل معه حجم العمليات الإنتاجية. كما أن حجم الإنتاج في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية سوف يقل أيضاً، وكذلك الحال بالنسبة للتخصص، هذا فضلاً عن أن معظم الإنتاج يكون لغرض الاستهلاك العائلي وليس من أجل السوق. ومع اتساع السوق

¹ عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص272-273.

² المرجع السابق مباشرة، ص273.

³ آدم سميث: اقتصادي وعالم اسكتلندي و يعتبر من أكثر المفكرين الاقتصاديين تأثيراً في الفكر الاقتصادي و اشتهر بكتابه ثروة الأمم الذي عارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ونادى بالتخصص و تقسيم العمل.

وازدیاد التقدم التكنولوجي يزداد مستوى التخصص في العمليات الإنتاجية وهوما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف.

4- معدل التقدم التكنولوجي:

يعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي تسهم في تحديد النمو الاقتصادي فالسرعة في تطوير و تطبيق المعرفة التقنية يؤدي إلى زيادة مستوى معيشة السكان، كما يؤدي إلى زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.¹

5- العوامل المحيطة:

النمو الاقتصادي يتطلب توفير مجموعة من العوامل المشجعة: السياسية، الاجتماعية، الثقافية، فوجود استقرار سياسي تعتبر من المتطلبات الأساسية للنمو الاقتصادي.²

رابعاً: قياس النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشراً صريحاً عن حقيقة الأداء الاقتصادي وتتوضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي والتي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفر البيانات والإحصائيات وكذلك كيفية بناء المؤشرات والأساس المعتمد في ذلك، و يتم قياس النمو الاقتصادي من خلال تقدير الناتج المحلي الإجمالي.³ و أهم الطرائق المعروفة لتقدير الناتج المحلي الإجمالي هي كما يلي:

1. طريقة الدخل:⁴

و تتم هذه الطريقة بجمع العوائد المتحققة للأفراد و المنشآت المساهمة في الإنتاج ويمكن تقدير هذه العوائد بالدرجة الأولى من المعلومات المستقاة لأغراض تخمين ضريبة الدخل بالنسبة للأفراد و المنشآت. ويجب أن يضاف إلى هذا المجموع أيضاً العوائد المتحققة من مصانع و منشآت القطاع العام. و يستثنى من ذلك

¹Škuflić Lorena, "DETERMINANTS OF THE ECONOMIC GROWTH IN WESTERN BALKANS COUNTRIES", University of Zagreb, p5

² عريقات حربي محمد، "مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص 70

³ يسرى عبدالرحمن، "مقدمة في الاقتصاد"، مرجع سبق ذكره، ص 283

⁴ الدخل القومي وفقاً لطريق الدخل = مجموع الأجور + مجموع العوائد + مجموع الأرباح + مجموع الربوع

المدفوعات التحويلية كإعانات البطالة و الضمان الاجتماعي و غيرها لتجنب الوقوع في خطأ الحساب
المزدوج.¹

و تعتبر طريقة الدخل من أبسط طرائق تقدير الدخل القومي من الناحية النظرية و الاحصائية إلا أنه يعاب
عليها عدم الدقة بالنسبة للدول النامية التي لا تتوفر فيها الاحصاءات الدقيقة عن الدخول الخاضعة لضريبة
الدخل (باستثناء موظفي الجهاز الحكومي) و لتهرب نسبة كبيرة من أصحاب المهن الحرة عن دفع الضرائب
بسبب عدم كفاءة الجهاز الضريبي.²

2. طريقة الإنفاق³:

يتكون الناتج المحلي الإجمالي وفق هذه الطريقة من:

- ✓ قيمة السلع والخدمات التي يستهلكها القطاع العائلي وهي تمثل (الإنفاق الاستهلاكي الخاص).
- ✓ قيمة السلع الاستثمارية (الإنفاق الاستثماري الخاص)⁴
- ✓ قيمة السلع والخدمات التي تشتريها الحكومة (الإنفاق الحكومي)⁵
- ✓ صافي التعامل مع العالم الخارجي (الصادرات - الواردات)

وفي الواقع على الرغم من بساطة هذه الطريقة من الناحية النظرية إلا أنها تتضمن بعض الصعوبات من
الناحية العملية لوجود الكثير من المشاكل الاحصائية المهمة التي تحول دون الاستفادة القصوى من هذه
الطريقة. وتمكننا هذه الطريقة من حساب الدخل القومي حسب تكلفة عوامل الانتاج.⁶

¹ عبد الرحمن اسماعيل، عريقات حربي محمد موسى، "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)"، مرجع سبق ذكره ، ص 67-68

² المرجع السابق مباشرة، ص 68

³ الناتج المحلي الأجمالي وفقاً لطريقة الإنفاق = الاستهلاك العائلي + الاستثمار الخاص + الإنفاق الحكومي + صافي التعامل مع العالم الخارجي

⁴ علماً أن الإنفاق الاستثماري الخاص يتكون من الاستثمار في الأصول الثابتة + التغير في المخزون

⁵ علماً أن لا تدخل في الإنفاق الحكومي نفقات التحويلات لأنها مدفوعات من جانب واحد وبالتالي لا تساهم في الناتج المحلي الأجمالي

⁶ المرجع السابق مباشرة ، ص 69

3. طريقة القيمة المضافة¹:

تتم هذه الطريقة بجمع القيم النقدية للسلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال سنة معينة وتعتبر هذه الطريقة من أدق و أفضل الطرائق في تقدير الدخل القومي للوفرة النسبية للإحصائيات و البيانات الخاصة بالقطاعات الرئيسية المنتجة في الاقتصاد² ، إلا أنها لم تسلم أيضاً من احتمالية الحساب المزدوج³، و لتجنب هذه المشكلة يتم تقدير الانتاج على أساس القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل انتاج كل سلعة. على الرغم مما سبق إلا أن تقديرات النمو الاقتصادي من خلال تقديرات الناتج المحلي تواجه صعوبات عديدة تحدّ من دلالة هذا المؤشر على حقيقة الأداء الاقتصادي، و يبرز الاقتصاد الخفي الذي يشكل نسبة هامة من اقتصاديات العديد من الدول كأبرز الاختلالات في دلالة هذا المؤشر، لأنه ينطوي على قيمة لا يستهان بها لو قدرت لكان لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي، خاصةً وأن جهود معظم السياسات الاقتصادية تصب بنسبة كبيرة في الاقتصاد الخفي ما يحدّ من النمو الاقتصادي الرسمي وبيدي فشل تلك السياسات بشكل غير حقيقي.

¹ الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لطريقة القيمة المضافة = إجمالي القيم المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي

² عبد الرحمن اسماعيل، عريقات حربي محمد موسى، "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)"، مرجع سبق ذكره، ص 70

³ يقصد بالحساب المزدوج حساب قيمة السلع النهائية (كالملابس القطنية) و أيضاً قيمة المواد الأولية و السلع الوسيطة المستخدمة في إنتاجها (القطن و الغزول).

المبحث الثاني

نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

لقي النمو الاقتصادي باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية وأكثرها دلالة على الأداء الاقتصادي اهتماماً كبيراً من طرف الاقتصاديين الذين طوروا في هذا الإطار عدة نماذج ونظريات مفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي من خلال إبراز عوامله ومحدداته، وجاءت هذه النظريات والنماذج المختلفة حول النمو الاقتصادي نتيجة التطور الحياتي الاقتصادية بجميع جوانبها مع مرور الزمن. وفيما يلي ذكر لأهم هذه النظريات:

أولاً: النظرية التقليدية في النمو الاقتصادي:

تميزت الفترة التي سبقت الأزمة الاقتصادية الكبرى بجملة من الأفكار الهامة و التي كانت المنطلقات الفكرية الأولى للنظرية التقليدية حول موضوع النمو الاقتصادي، ونورد أهم ما جاءت به هذه النظرية:

1 - نظرية آدم سميث:¹

يرى "آدم سميث" بأن هناك يد خفية تقود الفرد لأن يسعى لتعظيم ثروته من خلال آلية السوق، في ظل عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

كما طرح "سميث" فكرة تعدد منطلقاً أساسياً في نظرية النمو الاقتصادي، وهي تقسيم العمل الذي يؤدي إلى نتائج باهرة في إنتاجية العمل. كما أولى أهمية كبرى إلى تراكم رأس المال، من خلال بحث مشكلة تنمية مدخرات الأفراد والتي تُستعمل في شكل استثمارات في الاقتصاد القومي ، وبالتالي إمكانية تحقيق نمو اقتصادي. بيد أن هذه الاستثمارات تتوقف على توقع المستثمرين للأرباح المستقبلية. وهذه الاستثمارات تتحدد بناءً على المناخ الاستثماري السائد في الاقتصاد المعني. أي أن النمو الاقتصادي يرتبط بمدى جاذبية المناخ الاستثماري ومدى حرية التجارة والعمل والمنافسة.

عموماً يرى آدم سميث بأن النمو الاقتصادي يتقدم بشكل مستمر، لأن تحقيق النتائج الإيجابية على مستوى مجموعات الأفراد الذين يعملون في قطاع إنتاجي معين هي في المحصلة نتيجة إيجابية للاقتصاد ككل.

¹ البياتي فارس رشيد، "التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد (غير منشورة)، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الأردن، ص76.

2 - نظرية دافيد ريكاردو: ¹

ركّز "دافيد ريكاردو"² على أن الزيادة السكانية يمكن أن تؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي وتقف أمام تزايد معدلاته إذا ما استمر نمو السكان بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي. كما يرى بأن المجموعات الاقتصادية تتشكل من ثلاث مجموعات؛ وهي مجموعة الرأسماليين والعمال وأصحاب الأراضي، وعليه فهو يفترض أن فئتي العمال وأصحاب الأراضي ينفقون مداخيلهم بالكامل وليست لهم فرصة في ادخارها. هذه الفرضية ينتج عنها تحفيز الرأسماليين على ادخار جزء من مداخيلهم، وبالتالي توسيع الإنتاج عن طريق استخدام الأرصدة الاستثمارية بالرفع من الطاقة الإنتاجية بزيادة عدد العمال وشراء معدات إنتاجية جديدة، وهذا الأمر يكون له أثر إيجابي على الأجور الحقيقية في المدى القصير على الأقل؛ وبالتالي تتحسن الظروف المعيشية وتنخفض معدلات الوفيات ويزيد حجم القوة العاملة، فينجم عن ذلك خفض مستويات الأجور. لكن قد يحصل أن يستمر ارتفاع أجور العمال لفترات طويلة عند رفع الطاقة الإنتاجية، في حالة ما إذا كانت معدلات الأرباح مرتفعة جداً إلى جانب وفرة الموارد الطبيعية، وهنا ينتج معدلات مرتفعة لتراكم رأس المال. وهنا يرى "دافيد ريكاردو" أنه باستمرار تزايد السكان تتزايد حاجتهم إلى الغذاء، فتزيد المساحات المزروعة من الأراضي في محاولة لتغطية الطلب الزائد على المنتجات الغذائية. غير أنه -حسب رأي دافيد- عند استمرار التزايد في السكان، قد يحدث أن لا تكون هناك أراضٍ خصبة قادرة على تلبية متطلبات السكان من المنتجات الغذائية، وبالتالي يتم اللجوء إلى أراضٍ أقل خصوبة وإنتاجية، عندئذٍ تصبح إنتاجية وحدة العمل ووحدة رأس المال لا تكفي سوى لتغطية نفقات أجور العمال دون أن يبقى شيء لرأس المال. عندها ينعدم الحافز لتراكم رأس المال وبالتالي تسود الاقتصاد حالة من الركود³. وهذا ما يؤثر سلباً على عملية الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي وهوما يؤكد التأثير السلبي لنمو السكان المتزايد لدى الكلاسيك.

¹ شعباني إسماعيل، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار هومة، الجزائر، 1999، ص64.

² دافيد ريكاردو: اقتصادي إنكليزي من رواد المدرسة الكلاسيكية، ولد سنة 1772، وتوفي سنة 1823م.

³ عجمية محمد عبدالعزيز والليثي محمد علي، "التنمية الاقتصادية مفهومها - نظرياتها - سياساتها"، الدار الجامعية، مصر 2004، ص71-75 بتصرف.

ثانياً: النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي:

1- نظرية جون مينارد كينز:

أحدث "جون مينارد كينز" ثورة في مجال النظرية الكلية ورفض الاعتقاد السائد عند الكلاسيك وهو استحالة الوصول إلى توازن اقتصادي في ظل عدم التشغيل الكامل على المدى الطويل، حيث أكد إمكانية تحقيق هذا التوازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل¹.

إن نظرية النمو لها علاقة متينة بما تعالجه نظرية الاستخدام الكينزية فالنظرية الكينزية في واقع الأمر هي نظرية الاقتصاد الساكن لكونها تفترض ثبات في المستوى التقني وحجم السكان والموجودات الرأسمالية وهذا يعني عدم وجود استثمار صافي لأن الاستثمار يعرف على أنه الزيادة الحاصلة في الموجودات الرأسمالية وهذا يناقض فرض كينز بوجود استثمار ايجابي صافي وهذا يعزى إلى تجاهل كينز لأثر الاستثمار على حجم الطاقة الانتاجية، وبناء على ما سبق يتحدد مستوى الدخل التوازني من منظور نظرية الاستخدام عند تساوي الادخار المرغوب فيه مع الاستثمار المرغوب فيه، كما يبقى الدخل القومي التوازني والنتاج القومي مع مرور الزمن ثابتين مادام الادخار المقرر يساوي في كل فترة زمنية الاستثمار المقرر².

2 - نموذج هارود-دومار:

وفق هذا النموذج يتحدد معدل النمو الاقتصادي والذي يُقاس بمعدل النمو في الدخل القومي من خلال الادخار المحلي، أي من خلال النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله القومي والتي يتم تحويلها إلى استثمارات. حيث توصل الباحثان "هارود ودومار"³ على صياغة هذه العلاقة بالشكل التالي⁴:

$$Y = \frac{Sc}{\frac{Cc}{P}}$$

¹ عجمية محمد عبد العزيز والليثي محمد علي، "التنمية الاقتصادية مفهومها - نظرياتها - سياساتها"، مرجع سبق ذكره، ص98-99.
² زورني مصطفى، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 2001، ص53-54.

³ هنري روي فوبيز هارود: اقتصادي إنكليزي واشتغل كمستشار لصندوق النقد الدولي
امسلي دافيد دومار: اقتصادي أمريكي

⁴ عجمية محمد عبد العزيز والليثي محمد علي، "التنمية الاقتصادية مفهومها - نظرياتها - سياساتها"، مرجع سبق ذكره، ص141-142.

حيث :

Y: معدل نمو الدخل القومي

Sc: معامل الادخار

$\frac{Cc}{P}$: معامل رأس المال / الناتج

ومنه فإن معدل نمو الدخل القومي يرتبط بـ:

- علاقة طردية بمعامل الادخار.

- علاقة عكسية بمعامل رأس المال / الإنتاج.

وللحصول على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي فإن ذلك يتم بطرح معدل النمو السكاني من معدل نمو الدخل القومي:

معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي = معدل تغير الدخل القومي - معدل النمو السكاني

ثالثاً: النظريات النيوكلاسيكية

1 - نموذج سولو "Solow":¹

ويعدّ هذا النموذج امتداداً لنموذج هارود-دومار، بحيث يركّزان وبشكل مشترك على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي ومن ثم النمو الاقتصادي. غير أن "سولو"² أضاف عنصرين آخرين من عناصر الإنتاج لنموذجه وهما عنصر العمل والمستوى التكنولوجي. وعلى العكس من نموذج هارود-دومار يفترض "سولو" تناقص الغلّة بشكل منفصل لكلّ من عنصرَي العمل ورأس المال في الأجل القصير وافترض ثبات غلّة الحجم للعنصرين معاً في الأجل الطويل، لغرض تحديد أثر العامل

¹ عجمية محمد عبد العزيز والليثي محمد علي، "التنمية الاقتصادية مفهومها - نظرياتها - سياساتها"، مرجع سبق ذكره، ص 145-147.

² روبرت سولو: اقتصادي أمريكي حاز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987م.

التكنولوجي على النمو. كما أن مستوى التكنولوجيا لدى "سولو" يتحدد خارج إطار النموذج ويكون مستقلاً عن باقي العوامل. ويستخدم هذا التحليل دالة الإنتاج "Cobb-Douglas" والتي تأخذ الشكل التالي:

$$Y = T.(K_i)^\alpha.(L_i)^\beta$$

حيث:

Y: الناتج المحلي الإجمالي

T: مستوى التقدم التكنولوجي

K: المخزون الرأسمالي في الاقتصاد القومي

L: العمالة في الاقتصاد القومي

نشق بالنسبة للزمن فنحصل على المعادلة التالية:

$$y = t + \alpha k + \beta l$$

y: معدل النمو الاقتصادي

- وحسب هذا النموذج فإن النمو في الناتج المحلي يكون ناجماً عن واحد أو أكثر من العوامل التالية:
- حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني و/أو التعليم.
- حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار.
- حدوث تحسُّن في المستوى التكنولوجي.

وحسب هذا النموذج، عندما يرتفع معدل الادخار المحلي يتحسن الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة في التراكم الرأسمالي ومن ثم زيادة في معدل نمو الناتج المحلي. إلا أن هذه الآلية تتحقق بصورة أفضل في الاقتصادات التي يزداد فيها تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية، مقارنةً بتلك الاقتصادات المغلقة التي يعتمد فيها معدل الاستثمار على المدخرات المحلية فقط والتي تكون منخفضة بسبب انخفاض الدخل بها.

2 - نموذج فون نيومان:

يعدّ "فون نيومان"¹ أول من درس مشكلة النمو في إطار نموذج خطي ذو معاملات تقنية ثابتة، وحسب هذا النموذج فإن المخطط يسعى للوصول إلى أحسن تخصيص للموارد من أجل تحقيق أكبر معدل نمو ممكن. تفسر مسارات الأسعار عن طريق البرنامج المرافق للكميات (المنتجة، المستهلكة أو المُعاد استثمارها).²

ويأخذ النموذج الشكل التالي³:

$$F(x, p) = F(x_1, x_2 \dots x_m; p_1, p_2, \dots, p_n) = \sum_{ij} p_i \cdot b_{ij} \cdot x_j / \sum_{ij} p_i \cdot a_{ij} \cdot x_j,$$

الإطار الحسابي الأساسي (السلع، والأنشطة، والمدخلات والمخرجات) في

نموذج فون نيومان⁴

	Process 1	Process 2	...	Process j	...	Process m	Prices
Good 1	$Y_{11} \vee X_{11}$	$Y_{12} \vee X_{12}$...	$Y_{1j} \vee X_{1j}$...	$Y_{1m} \vee X_{1m}$	p_1
Good 2	$Y_{21} \vee X_{21}$	$Y_{22} \vee X_{22}$...	$Y_{2j} \vee X_{2j}$...	$Y_{2m} \vee X_{2m}$	p_2
⋮	⋮	⋮		⋮		⋮	⋮
Good i	$Y_{i1} \vee X_{i1}$	$Y_{i2} \vee X_{i2}$...	$Y_{ij} \vee X_{ij}$...	$Y_{im} \vee X_{im}$	p_i
⋮	⋮	⋮		⋮		⋮	⋮
Good n	$Y_{n1} \vee X_{n1}$	$Y_{n2} \vee X_{n2}$...	$Y_{nj} \vee X_{nj}$...	$Y_{nm} \vee X_{nm}$	p_n
Activity levels	x_1	x_2	...	x_j	...	x_m	

¹ جون فون نيومان (28 ديسمبر 1903 - 8 فبراير 1957) (John Von Neumann) هو رياضي أمريكي، قدم مساهمات واسعة وهامة في كثير من المجالات، ويعتبر من أهم علماء الرياضيات في التاريخ الحديث.

² صوابيلي صدر الدين، "النمو و التجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 46-48.

³ Ernő Zalai, "THE VON NEUMANN MODEL AND THE EARLY MODELS OF GENERAL EQUILIBRIUM", working paper, CORVINUS UNIVERSITY OF BUDAPEST, Budapest, Hungary, 2003, p 9

⁴ المرجع السابق مباشرة، ص 5

ومن خصوصيات النموذج ما يلي:

- n عدد سلعة بحيث يمكن أن تكون مدخلات (Input) أو مخرجات (Output).
- m عدد التقنية المتوفرة من أجل الوصول إلى أعلى نمو، وتمثل مجمل التقنيات المتوفرة بمصفوفتين عموديتين ذات (n) عنصر
 - i سلعة
 - j النشاط
 - p السعر
 - x السلع
 - b المخرجات
 - a المدخلات

$$b_{i1} \cdot x_1 + b_{i2} \cdot x_2 + \dots + b_{im} \cdot x_m = (1 + \lambda) \cdot (a_{i1} \cdot x_1 + a_{i2} \cdot x_2 + \dots + a_{im} \cdot x_m), i = 1, 2, \dots, n.$$

$$p_1 \cdot b_{1j} + p_2 \cdot b_{2j} + \dots + p_n \cdot b_{nj} = (1 + \pi) \cdot (p_1 \cdot a_{1j} + p_2 \cdot a_{2j} + \dots + p_n \cdot a_{nj}), j = 1, 2, \dots, m.$$

ومن أجل كل معالجة j فإن مصفوفة المدخلات هي (a_j) ومصفوفة المخرجات هي (b_j)

- حدة استعمال التقنية (j) ممثلة عن طريق العنصر (x_j) من الشعاع x ذات (m) عنصر.

وعليه يعتبر الاقتصاد منتجاً إذا كان ($AX \leq BX$)، أي كل ما هو منتج (BX) هو على الأقل

يساوي ما هو مستهلك (AX)، وحتى يكون هناك نمو يجب على الاقتصاد أن ينتج فائضاً لـ (n)

سلعة، ونظراً لخلفية تقنيات الإنتاج فإن نمو الاقتصاد g يستلزم على المتراجحة السابقة ما يلي:

$$(1 + g)AX \leq BX$$

وما يميز نموذج "فون نيومان" أنه توصل إلى توازن يشمل على قيمة عظمى للنمو، ومعدل الفائدة (r)

أصغر، وبمعنى آخر:

$$\lambda^* = \alpha - 1 = \max \{ \lambda : \exists x \geq 0, 1x = 1, Bx \geq (1+\lambda)Ax \},$$

$$\pi^* = \alpha - 1 = \min \{ \pi : \exists p \geq 0, p1 = 1, pB \leq (1+\pi)pA \}.$$

حيث :

π : معدل العائد (الفائدة)

λ : معدل النمو المتوقع

Bx : كل ما هو منتج

Ax : كل ما هو مستهلك

pB : العوائد

pA : التكاليف

3 - نظرية شومبيتر :

تفترض هذه النظرية اقتصاداً في حالة من المنافسة الكاملة، وما يميز هذه النظرية هي الابتكارات، والتي هي على حد رأي "شومبيتر"¹ تتمثل في تحسين إنتاج أو منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج وإقامة مؤسسة جديدة في أي نوع من أنواع الصناعات².

انتقد شومبيتر النظرية النيوكلاسيكية، حيث على العكس من هؤلاء يرى شومبيتر أن النمو الاقتصادي يحدث بطريقة غير متسقة وغير منتظمة في الاقتصاد القومي . كما تنطوي القرارات الكبرى الخاصة بالاستثمار على درجة كبيرة من المخاطرة وعدم التأكد، وهو الأمر الذي يحدّ من فعالية قيام المستثمرين بمقارنات ما بين معدل العوائد المتوقعة من ناحية ومعدلات الفائدة من ناحية أخرى. وهذا لكون أن الهامش المحتمل للخطأ في تقديرات المستثمرين عن العوائد المتوقعة من المشاريع المستثمرة يكون مرتفعاً جداً، بالشكل الذي تتعدم معه أهمية معدل الفائدة كمحدد للاستثمار. وفي ظل هذه الظروف الخطرة من عدم التأكد يتردد المستثمرين العاديين عن القيام بالاستثمار، وهو ما يتطلب نوعاً معيناً من الأشخاص وهم من أطلق عليهم "شومبيتر" اسم المنظمين. فالمنظم يحفز بشيء أكثر من الرغبة العادية في رفع مستوى الدخل، إذ لديه أهداف

¹ جوزيف شومبيتر، اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي، ولد سنة 1883م، اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية، توفي 1945م.

² البياتي فارس رشيد، "التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي"، مرجع سبق ذكره، ص78.

وطموحات أكبر من الرغبة العادية في الاستثمار؛ مثل التغلب على المنافسين والرغبة في الإبداع وخلق شيء جديد، فيقوم بإدخال الابتكارات إلى ربوع الاقتصاد القومي¹.

4 - رابعاً: النظريات الحديثة في النمو الاقتصادي:

1- نظرية مراحل النمو لروستو:

يشير "روستو"² في نظريته مراحل النمو، أن الانتقال من التخلف إلى النمو ما هو إلا عملية مرحلية، يجب أن تمر بها كافة المجتمعات. لذلك فهو يرى التخلف الذي تشهده الدول النامية حالياً ما هو إلا عبارة عن مرحلة تاريخية من مراحل التطور الاقتصادي.

يقسم روستو مراحل النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل، تتميز كل مرحلة بجملة من الخصائص تميزها عن بقية المراحل. ولقد اعتمد روستو في تدعيم طرحه على سرد الحقائق التاريخية التي مرت بها الدول المتقدمة؛ وفيما يلي عرض مختصر لهذه المراحل:

أ. مرحلة المجتمع التقليدي³:

هو مجتمع بدائي يعتمد على الزراعة التي يعمل بها غالب أفرادها، تسود هذا المجتمع حالة من الركود الاقتصادي ويغلب عليه طابع المقايضة والاكتفاء الذاتي، أما اجتماعياً فيتصف بالجمود، وتحكمه العلاقات الأسرية والقبلية؛ ولقد مرت أوروبا في هذه المرحلة في العصور الوسطى.

ب. مرحلة التهيؤ للانطلاق⁴:

وهي تمثل مرحلة انتقالية يتم خلالها ترشيد اقتصاديات الدولة المتخلفة وزيادة الاستثمارات في البنى التحتية، وخاصة في مجال الخدمات، بالإضافة إلى بروز دور الإنتاج الصناعي لتوفير السلع محلياً بدل الاستيراد، مع تداخل القطاعين الصناعي والزراعي، لتتسم المرحلة بانخفاض عمالة الزراعة والانتقال العمالة من الريف إلى المدينة.

¹ عجمية محمد عبدالعزيز والليثي محمد علي، "التنمية الاقتصادية مفهومها - نظرياتها - سياساتها"، مرجع سبق ذكره، ص 92-93.

² والت ويتمان روستو: هو اقتصادي ومنظر سياسي أمريكي ولد سنة 1916م، ولقيت نظريته "مراحل النمو" التي قدمها سنة 1960م صدى كبيراً، توفي سنة 2003م.

³ عجمية محمد عبدالعزيز والليثي محمد علي، "التنمية الاقتصادية مفهومها - نظرياتها - سياساتها"، مرجع سبق ذكره، ص 150.

⁴ البخاري عبلة، "التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية"، الجزء الثالث، ص 39

ت - مرحلة الانطلاق¹:

تعد مرحلة الانطلاق مرحلة مهمة في عملية النمو وتوصف فيها الدولة بأنها دولة ناشئة تسعى للقضاء على أسباب تخلفها وتخطي العوائق التي وقفت في الماضي أمام مسيرتها التنموية لتنتقل نحو التقدم عن طريق تنمية مواردها الاقتصادية وأحداث ثورة في أساليبها الإنتاجية والنهوض بالزراعة والتجارة والصناعات الثقيلة ووسائل النقل والمواصلات. كما تتسم هذه المرحلة بإعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المحدود وتحقيق العدالة الاجتماعية ضماناً لاستمرارية عملية التنمية. هذا ويشير روستو أن هذه المرحلة غالباً ما يصاحبها نمو سريع في أحد القطاعات الصناعية الرائدة والتي تتميز بالآتي:

- ١- زيادة مفاجئة وكبيرة في الطلب الفعال على منتجاتها.
- ٢- التوسع في رأس المال المستثمر في هذا القطاع وازدهار ونمو إنتاجيته.
- ٣- اتجاه الأرباح المحققة في هذا القطاع إلى إعادة الاستثمار في نفس القطاع.
- ٤- قدرة القطاع الرائد على حث الاستثمار في القطاعات الأخرى (فكرة الدفع للأمام وإلى الخلف).

ث - مرحلة النضج²:

هذه المرحلة تتميز بالميزات التالية:

- انتشار التصنيع على صعيد واسع، إضافةً إلى الاستخدام الواسع للتكنولوجيا في شتى نواحي الحياة.
- ارتفاع نسبة العمالة الماهرة والمدربة في الاقتصاد، إلى جانب امتلاك قدرات تنظيمية عالية.
- ازدياد نسبة الكفاءة في استخدام الموارد.
- ازدياد المدخرات ومن ثم الاستثمار من 10% إلى 20% من الناتج القومي.
- أما على صعيد العلاقة مع العالم الخارجي، تزداد في هذه المرحلة درجة الانفتاح على الخارج، ويسجل الميزان التجاري فائضاً لصالح الاقتصاد القومي .

¹ البخاري عبلة، "التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية"، الجزء الثالث، ص 40.

² المرجع السابق مباشرة، ص 154

ج- مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير:

هذه المرحلة هي أرقى مراحل النمو والتطور؛ وتتميز بالميزات التالية:

ارتفاع الأجور إلى حدّ بلوغ مستويات عالية من الرفاه، وعليه ينصرف تركيز المجتمع إلى إنتاج السلع الكمالية والسلع الاستهلاكية المعمرة مثل إنتاج السيارات والإلكترونيات المختلفة والتوسع في تقديم الخدمات المختلفة. كما توجه مختلف البرامج لدعم رفاهية المواطن من خلال زيادة الضمان الاجتماعي وتوسيعه ليشمل كافة شرائح المجتمع، فضلاً عن تقليص ساعات العمل اليومية بالشكل الذي يتيح للأفراد الاستمتاع بأوقاتهم. ويرى روستو أن الولايات المتحدة قد وصلت إلى هذه المرحلة عام 1920م وبريطانيا في 1930م واليابان في 1940م وغرب أوروبا عام 1950م.

2- استراتيجية النمو المتوازن و النمو غير المتوازن:

من بين أهم القضايا التي تواجه صانعي وواضعي السياسات الإنمائية في الدولة تلك التي تتمثل في الاختيار ما بين بذل دفعة قوية - بمعنى النمو المتوازن لكافة القطاعات المشكّلة للاقتصاد المحلي- أو التركيز على تنمية قطاعات رئيسية منتقاة (الأسلوب الانتقائي) باتباع استراتيجية النمو غير المتوازن¹.

وفيما يلي استعراض لأهم معالم هاتين الاستراتيجيتين:

آ- استراتيجية النمو المتوازن:

صاغ الاقتصادي "نيركسه"² جوهر فكرة الدفعة القوية -التي قدمها "روزنشتاين رودان"³- في صبغة حديثة متكاملة سُميت باستراتيجية النمو المتوازن. فهو يرى أن التنمية في الدول النامية تعوقها حلقات فقر مفرغة تلتنقي فيها الأسباب مع النتائج، حلقة في جانب الطلب وحلقة في جانب العرض⁴

¹ عجمية محمد عبد العزيز والليثي محمد علي، "التنمية الاقتصادية مفهومها - نظرياتها - سياساتها"، مرجع سبق ذكره، ص163.

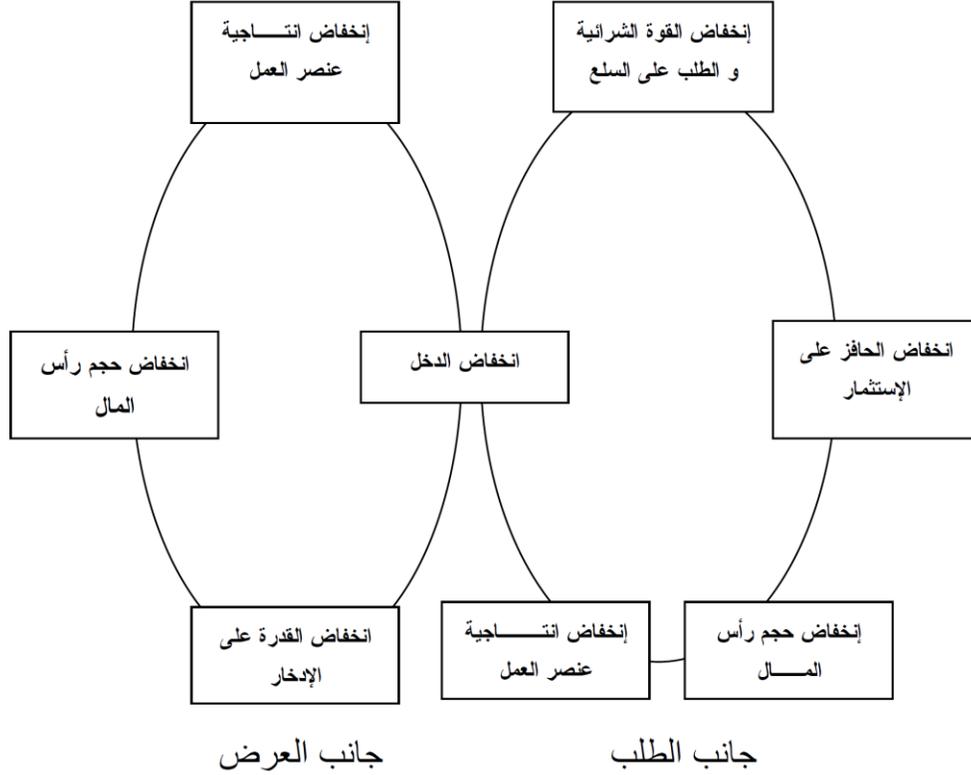
² راجدز نيركسه: اقتصادي أمريكي الأصل، من أشهر من كتب في النمو الاقتصادي.

³ روزنشتاين-رودان: اقتصادي بولوني، قام بتطوير نظرية النمو المتوازن إلى جانب نيركسه في مقال نشره سنة 1943م.

⁴ عجمية محمد عبد العزيز والليثي محمد علي، "التنمية الاقتصادية مفهومها - نظرياتها - سياساتها"، مرجع سبق ذكره، ص174.

كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1): حلقات الفقر المفرغة في الدول النامية



المصدر: محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص53

يرى نيركسه أنه لا يمكن التغلب على هذه الحلقات المفرغة التي تعوق التنمية، إلا من خلال برنامج استثماري ضخم يضم جميع القطاعات الاقتصادية¹.

يؤخذ على هذه النظرية أنه يستحيل تطبيق الدفعة القوية في الدول النامية نظراً لمحدودية الإمكانيات وعدم القدرة على طرح برنامج استثماري ضخم يشمل كافة القطاعات. ففرض توافر العرض من عوامل الإنتاج في هذه الدول هو فرض غير واقعي، لأنه في حال لم تكن هذه العوامل الإنتاجية لا نهائية المرنة، فإن برامج الدفعة القوية ترفع من تكاليف الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الطلب على المنتجات ، وهو ما يحد من تأثيرات الدفعة القوية على النمو².

¹ عجمية محمد عبد العزيز والليثي محمد علي، "التنمية الاقتصادية مفهومها - نظرياتها - سياساتها"، مرجع سبق ذكره، ص175.

² محمد عبد العزيز والليثي محمد علي، "التنمية الاقتصادية مفهومها - نظرياتها - سياساتها"، مرجع سبق ذكره، ص164-167.

ب- استراتيجية النمو غير المتوازن¹:

في العام 1955م قدّم "فرونسوا بيرو" أول صيغة للنمو غير المتوازن، وسماها مراكز النمو. فهو يرى بأن النمو ينبعث من مناطق جغرافية معينة لها ميزات اقتصادية ووفرة في عوامل الإنتاج، بحيث تلعب هذه المناطق الدور الريادي في قيادة وتحريك عجلة النمو، لهذا فهو يرى بأن تكثيف الاستثمارات وخاصةً في المؤسسات الصناعية بالخصوص يحدث تجمعاً من المؤسسات التكميلية - مؤسسات تجارة التجزئة، ووسائل النقل، والمرافق المختلفة، والمواصلات - هذه التكاملات الديناميكية تنتج قوى جذب تساهم في إحداث التنمية.

وفي نهاية الخمسينيات من القرن الماضي جاء "هيرشمان"² بنظريته النمو عن طريق عدم التناسب، والتي تتمحور حول أن العلاقات التبادلية لا يمكن أن تقوم جميع القطاعات الاقتصادية، وإنما تنحصر فقط في تلك القطاعات الرائدة، حيث تكون العلاقات المتبادلة فيها ذات قوة وكثافة، وتطويرها قد يسبب نمواً عاماً على مستوى الاقتصاد القومي بكامله.

يركز هيرشمان في إطار استراتيجية النمو غير المتوازن على أهمية الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي الذي يشجع على الاستثمار في قطاع رأس المال الإنتاجي.

تعرضت هذه الاستراتيجية إلى النقد في بعض جوانبها، فيرى البعض أن هذه الاستراتيجية تجرى بمبادرات فردية وكأنها لم تتم في ظل خطة اقتصادية شاملة مسطرة من طرف الدولة تسعى إلى تعظيم العائد الاقتصادي للاستثمارات، يفترض فيها أن تحقق الاستثمارات الخاصة أرباحاً في ظل انسجام وتناغم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في الدولة.

3- نموذج (رومر 1986م):³

في العام 1986م طرح "رومر"⁴ فكرته الأساسية والتي تتمحور حول الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، هذه الفكرة التي كانت بمثابة نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية. حيث افترض "رومر" الفرضية المتمثلة

¹ حبيب كميل والبنّي حازم، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، مرجع سبق ذكره، ص 80-81.

² ألبيرت أو تو هيرشمان: اقتصادي أمريكي ولد ببرلين سنة 1915م، صاحب نظرية النمو غير المتوازن.

³ صوابلي صدر الدين، "النمو و التجارة الدولية في الدول النامية"، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.

⁴ بول رومر: هو أحد أبرز الخبراء الاقتصاديين الأمريكيين وهو مطور لنظرية النمو الجديدة، يعمل أستاذاً للاقتصاد بكلية الدراسات العليا لإدارة الأعمال بجامعة ستانفورد.

في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، فالمؤسسة التي ترفع من رأسمالها المادي يمكنها في نفس الوقت أن تستغل ذلك التطور في التعلم من الإنتاج بأكثر فعالية. وهذا الدور الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، يُطلق عليه التمرن عن طريق الاستثمار. زيادةً على ذلك يفترض "رومر" فرضاً ثانياً يتمثل في أن المعرفة المكتشفة تسري آنياً في كامل الاقتصاد، وإذا تمّ الإشارة للمعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر (A_i) و هذا يعني أن المتغير dA_i/dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، وهو يتناسب مع التغير في مخزون رأس المال K_i ومنه دالة الإنتاج هي:

$$Y_i = A_i F(K_i, L_i)$$

بحيث:

F تحقق خصائص النظرية النيوكلاسيكية: أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، ووفورات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية عندما يؤول كل من رأس المال والعمل إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر عندما يؤولان إلى ما لا نهاية.

A: رصيد الأفكار (الخبرة المكتسبة من عامل التعلم)

L_i : العمل و لنفترض بأنه ثابت

K_i : المخزون الرأسمالي

وحسب نموذج رومر فإن K_i ذات مردودية متناقصة، ومن أجل أي قيمة تأخذها L_i فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى ؛ وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال. ويتحدد دالة الإنتاج باستخدام دالة كوب دوغلاس:

$$Y_i = A_i \cdot (K_i)^\alpha \cdot (L_i)^{1-\alpha}$$

حيث $0 < \alpha < 1$

ويمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ K_i فنحصل على:

$$dY_i / dK_i = \alpha \cdot A_i \cdot K_i^{\alpha-1} \cdot L_i^{1-\alpha}$$

وعليه فإن التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميل نحو تناقص المردودية.

4- نموذج بارو (1990)¹

في العام 1990 قدّم " بارو " ² نموذجاً الذي أشار فيه إلى أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث يفترض أن الحكومة تشتري جزءاً من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجاناً ومن غير مقابل، وهو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة i تأخذ الشكل التالي:

$$Y_i = A.L_i^{1-\alpha} . K_i^\alpha . G^{1-\alpha}$$

L_i : العمل

K_i : رأس المال

G : إجمالي الانفاق الحكومي

وخلص " بارو " إلى أن أثر الحكومة على النمو هو محصلة أثرتين:

- الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي لرأس المال الصافي من الضريبة
- الأثر الإيجابي على الخدمات العامة.

بناءً على ما تقدم لا يوجد اختلاف على أن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للدولة، إذ أنه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، و بالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول الوضع الاقتصادي السائد.

ومن خلال ما سبق فإن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل التي تتركز بالأساس على العمل و رأس المال و التكنولوجيا إضافة إلى عوامل و محددات أخرى لها تأثيرها على عملية النمو الاقتصادي و لكن هذه العملية كما لها مزايا في العملية الانتاجية فإن لها تكاليف بيئية و صحية في تزايد مستمر، الأمر الذي يجعل النمو الاقتصادي رهينة بقدرة الدولة على تحمل المزيد من التكاليف و التضحيات في المستقبل.

و انطلاقاً من نظريات و نماذج النمو الاقتصادي و التي اختلفت في نظرتها و تفسيرها لعملية النمو الاقتصادي، حيث عزت النظرية التقليدية النمو الاقتصادي إلى عملية التراكم الرأسمالي، و نفس الأمر بالنسبة لبعض الكينزيين مثل نموذج "هارود-دومار"، إلا أن الفكر الاقتصادي المعاصر أثبت أهمية الدور الذي تلعبه

¹ صوابلي صدر الدين، "النمو و التجارة الدولية في الدول النامية"، مرجع سبق ذكره، ص52-53.

² روبرت جوزيف بارو: اقتصادي أمريكي ولد سنة 1944م، يعمل أستاذاً للاقتصاد بجامعة هارفرد الأمريكية.

الدولة في عملية النمو الاقتصادي من خلال سياستها النقدية و التي من أدواتها سعر الفائدة و هذا ما سنوضحه بشكل مفصل في الفصل الثالث من خلال تأثير سعر الفائدة على معدلات النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث

دراسة مقارنة لأثر تقلبات سعر الفائدة في معدلات الناتج المحلي الإجمالي

أولاً: دراسة أثر تقلبات سعر الفائدة في معدلات الناتج المحلي الإجمالي في سورية.

ثانياً: دراسة أثر تقلبات سعر الفائدة في معدلات الناتج المحلي الإجمالي في تونس.

ثالثاً: دراسة الفرق في سعر الفائدة بين سورية وتونس.

رابعاً: دراسة الفرق في معدلات الناتج المحلي الإجمالي بين سورية وتونس

الفصل الثالث

دراسة مقارنة لأثر تقلبات سعر الفائدة في معدلات الناتج المحلي الإجمالي

تم اختبار فروض البحث إحصائياً باستخدام برنامج SPSS v.22, وذلك باستخدام معاملات الارتباط بين مختلف المتغيرات المدرجة في الدراسة، حيث قام الباحث بإجراء اختبار الانحدار **Regression Test** من أجل إيجاد معاملات الارتباط بين تلك المتغيرات لتحديد قوة العلاقة بينها, ومن ثم قام بإعداد معادلات الانحدار, وتم الاعتماد على أسلوب تحليل التباين الأحادي (**One Way ANOVA**) الذي يهدف إلى اختبار مدى تأثير المتغيرات على بعضها البعض من خلال قيمة **Sig** أو ما تسمى بالمعنوية الإحصائية عند درجة ثقة (0.95).

أولاً: دراسة أثر تقلبات سعر الفائدة في معدلات الناتج المحلي الإجمالي في سورية.

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة

في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية :

تنقسم الفرضية الرئيسية الخاصة بمعدل الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع إلى ثلاث فرضيات فرعية

بحسب المتغيرات المستقلة المؤثرة فيه بشكل غير مباشر كما يلي:

1- الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة في معدل

الناتج المحلي الإجمالي في سورية إذا أخذنا بالاعتبار معدل التضخم كمتغير وسيط:

قام الباحث بإعداد معادلات الانحدار لتوضيح إثر المتغيرات المستقلة والوسيط في المتغير التابع

باستخدام برنامج SPSS والأمر regression بطريقة Enter وقد أظهر الحاسب معادلات الانحدار

الموضحة بالجدول رقم (1) إذا يظهر من الجدول ما يلي:

الجدول رقم (1): نماذج الانحدار بالنسبة لأثر سعر الفائدة ومعدل التضخم في معدل الناتج المحلي الإجمالي في سورية

معنوية النموذج	قيمة F	معامل التحديد	معامل الارتباط	قيمة T	الخطأ المعياري	معالم الانحدار		اتجاه الأثر	النموذج
.172	2.249	.219	-.468	12.43	0.10	1.27	الثابت	I	(1)
				-1.50	1.74	-2.61	سعر الفائدة	GDP	
.227	1.71	.177	-.420	2.32	.05	.126	الثابت	I	(2)
				-1.31	.92	-1.21	سعر الفائدة	Inf	
.001	25.83	.76	.87	44.57	.02	1.02	الثابت	Inf	(3)
				5.08	.33	1.69	معدل التضخم	GDP	
.01	9.89	.83	.91	8.39	.113	.946	الثابت	I	(4)
				.838	1.932	1.62	سعر الفائدة	Inf	
				1.930	3.025	5.83	معدل التضخم		
				-1.412	58.298	-82.34	تفاعل المتغير المستقل والمتغير الوسيط	GDP	

مصدر النموذج بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير النماذج الثلاث الأولى من الجدول رقم (1) إلى العلاقات المباشرة بين المتغيرات وكانت العلاقة المباشرة بين المتغير التابع والمستقل غير معنوية، ولهذا تم الانتقال إلى النموذج الرابع واستخدام معامل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغيرين المستقل (سعر الفائدة) والوسيط (معدل التضخم) على المتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)، وكما هو مبين في النموذج الرابع من الجدول رقم (1) إن قيمة Sig كانت 0.01 وهي معنوية عند مستوى معنوية 95% كما تشير قيمة معامل التحديد ما مقداره 83% من التغير في معدل الناتج المحلي الإجمالي و يمكن توضيح العلاقة الانحدارية بالمعادلة التالية:

$$GDP_s = .946_s + 1.62i_s + 5.83inf_s - 82.34i_s inf_s$$

ولقد تم اختيار النموذج الرابع بناء على نتائج اختبار الانحدار الهرمي المتعدد المبينة في الجدول رقم (2) كما يلي:

الجدول رقم (2): نماذج الانحدار بالنسبة لأثر سعر الفائدة ومعدل التضخم وتفاعلها في معدل الناتج المحلي الإجمالي في سورية

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي									المتغير التابع	م
النموذج الكامل			النموذج المختزل			النموذج الأساسي				
قيمة T	الخطأ المعياري	معالم الانحدار	قيمة T	الخطأ المعياري	معالم الانحدار	قيمة T	الخطأ المعياري	معالم الانحدار	المتغير المستقل والوسيط	
8.39	.113	.946	14.11	0.08	1.07	12.43	0.10	1.27	الثابت	
.838	1.932	1.62	-.0624	1.10	-.69	1.500-	1.75	2.61-	1 سعر الفائدة	
1.930	3.025	5.83	4.171	.38	1.59	--	--	--	2 معدل التضخم	
-1.412	58.298	-82.34	--	--	--	--	--	--	3 سعر الفائدة مع معدل التضخم	
0.75			.71			0.12			معامل التحديد المعدل	
9.898			12.125			2.249			قيمة معامل فيشر	
0.010			0.06			0.17			معنوية النموذج	

مصدر النموذج بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال التحليل الإحصائي السابق، نلاحظ ما يلي:

- النموذج الأساسي : يوضح أثر المتغير المستقل (سعر الفائدة) في المتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) حيث كانت قيمة معامل التحديد المعدل والتي تعبر عن الجودة التفسيرية للنموذج $/0.12/$ إلا أن معادلة الانحدار غير معنوية حيث بلغت قيمة $\text{sig} /0.172/$ عند درجة ثقة 95% .
- النموذج المختزل: يوضح أثر سعر الفائدة ومعدل التضخم في معدل الناتج المحلي الإجمالي حيث تحسنت قيمة معامل التحديد المعدل $/0.71/$ ، إلا أن معادلة الانحدار غير معنوية عند درجة ثقة 95% حيث بلغت قيمة $\text{sig} /0.06/$.
- النموذج الكامل: يوضح أثر سعر الفائدة ومعدل التضخم وتفاعلهما في معدل الناتج المحلي الإجمالي إذا بلغت قيمة معامل التحديد المعدل $/0.75/$ وهذا التفسير معنوي عند درجة ثقة 95% وتم اختيار هذا النموذج بناء على درجة المعنوية حيث كان أفضل النماذج السابقة بدرجة معنوية 0.01 حيث تحسنت معنوية النموذج الكامل عن النماذج السابقة بعد إدخال المتغير الوسيط في النموذج وبناء عليه يمكن قبول الفرضية البديلة بأن هناك أثر جوهري لسعر الفائدة في معدل نمو الناتج المحلي إذا أخذنا بالاعتبار معدل التضخم ورفض فرضية العدم.

2- الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة في معدل

الناتج المحلي الإجمالي في سورية إذا أخذنا بالاعتبار معدل نمو العرض النقدي كمتغير وسيط:

قام الباحث بإعداد معادلات الانحدار لتوضيح إثر المتغيرات المستقلة والوسيط في المتغير التابع

باستخدام برنامج SPSS والأمر regression بطريقة Enter وقد أظهر الحاسب معادلات الانحدار

الموضحة بالجدول رقم (3) إذا يظهر من الجدول ما يلي:

الجدول رقم (3): نماذج الانحدار بالنسبة لأثر سعر الفائدة ومعدل نمو العرض النقدي في معدل الناتج المحلي الإجمالي في سورية

النموذج	اتجاه الأثر	معالم الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة T	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F	معنوية النموذج
(1)	I	الثابت	0.10	12.43	-0.468	.219	2.249	.172
	GDP	سعر الفائدة	1.74	-1.50				
(2)	I	الثابت	.07	13.02	.55	.30	3.50	.09
	M2	سعر الفائدة	1.30	1.87				
(3)	M2	الثابت	.49	1.74	.177	.03	.25	.62
	GDP	معدل نمو العرض النقدي	.44	.50				
(4)	I	الثابت	2.08	-1.33	.80	.64	3.60	.08
	M2	سعر الفائدة	32.755	1.453				
	GDP	معدل نمو العرض النقدي	1.811	1.997				
	GDP	تفاعل المتغير المستقل والمتغير الوسيط	28.120	-1.594				

مصدر النموذج بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير النماذج الثلاث الأولى من الجدول رقم (3) إلى العلاقات المباشرة بين المتغيرات وكانت العلاقة المباشرة بين المتغير التابع والمستقل غير معنوية، ولهذا تم الانتقال إلى النموذج الرابع واستخدام معامل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغيرين المستقل (سعر الفائدة) والوسيط (معدل نمو العرض النقدي) على المتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)، وكما هو مبين في النموذج الرابع من الجدول رقم (3) إن

قيمة Sig كانت 0.08 وهي أكثر معنوية عند مستوى معنوية 95% كما تفسر قيمة معامل التحديد ما مقداره 64% من التغير في معدل الناتج المحلي الإجمالي

و يمكن توضيح العلاقة الانحدارية بالمعادلة التالية:

$$GDP_s = -2.77 + 47.59i_s + 3.61M2_s - 44.684i_sM2_s$$

ولقد تم اختيار النموذج الرابع بناء على نتائج اختبار الانحدار المتعدد المبينة في الجدول رقم (4) كما يلي:

الجدول رقم (4): نماذج الانحدار بالنسبة لأثر سعر الفائدة ومعدل نمو العرض النقدي وتفاعلها في معدل الناتج المحلي الإجمالي في

سورية

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي									م	المتغير التابع
النموذج الكامل			النموذج المختزل			النموذج الأساسي				
قيمة T	الخطأ المعياري	معالم الانحدار	قيمة T	الخطأ المعياري	معالم الانحدار	قيمة T	الخطأ المعياري	معالم الانحدار	المتغير المستقل والوسيط	
-1.33	2.08	-2.77	1.66	.415	.484	12.43	0.10	1.27	الثابت	
1.453	32.755	47.59	-2.520	1.806	-4.55	1.500-	1.75	2.61-	1 سعر الفائدة	
1.997	1.811	3.61	1.938	.408	.791	--	--	--	2 معدل نمو العرض النقدي	
-1.594	28.120	-44.68	--	--	--	--	--	--	3 سعر الفائدة مع معدل نمو العرض النقدي	
0.465			.347			0.122			معامل التحديد المعدل	
3.606			3.391			2.249			قيمة معامل فيشر	
0.08			0.09			0.17			معنوية النموذج	

مصدر النموذج بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال التحليل الإحصائي السابق، نلاحظ ما يلي:

- النموذج الأساسي : يوضح أثر المتغير المستقل (سعر الفائدة) في المتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) إذا بلغت قيمة معامل التحديد المعدل والتي تعبر عن الجودة التفسيرية للنموذج /0.112/ و معادلة الانحدار غير معنوية حيث بلغت قيمة sig /0.17/ عند درجة ثقة 95%.
- النموذج المختزل: يوضح أثر سعر الفائدة ومعدل نمو العرض النقدي في معدل الناتج المحلي الإجمالي إذا بلغت قيمة معامل التحديد المعدل والتي تعبر عن الجودة التفسيرية للنموذج /0.347/ ، إلا أن معادلة الانحدار غير معنوية حيث بلغت قيمة sig /0.09/ عند درجة ثقة 95%.
- النموذج الكامل: يوضح أثر أثر سعر الفائدة ومعدل نمو العرض النقدي وتفاعلها في معدل الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل /0.08/ وهذا التفسير غير معنوي أيضاً عند درجة ثقة 95% ولقد تحسنت معنوية النموذج الكامل عن النماذج السابقة بعد إدخال المتغير الوسيط في النموذج وبناء عليه يمكن قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة القائلة بأن هناك أثر جوهري لسعر الفائدة في معدل نمو الناتج المحلي إذا أخذنا بالاعتبار معدل نمو العرض النقدي أي أنه لا يوجد أثر جوهري لسعر الفائدة في معدل نمو الناتج المحلي إذا أخذنا بالاعتبار معدل نمو العرض النقدي.

3- الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة في معدل

الناتج المحلي الإجمالي في سورية إذا أخذنا بالاعتبار معدل نمو الاستثمار كمتغير وسيط:

قام الباحث بإعداد معادلات الانحدار لتوضيح إثر المتغيرات المستقلة والوسيط في المتغير التابع باستخدام برنامج SPSS والأمر regression بطريقة Enter وقد أظهر الحاسب معادلات الانحدار الموضحة بالجدول رقم (5) إذا يظهر من الجدول ما يلي:

الجدول رقم (5): نماذج الانحدار بالنسبة لأثر سعر الفائدة ومعدل نمو الاستثمار في معدل الناتج المحلي الإجمالي في سورية

النموذج	اتجاه الأثر	معالم الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة T	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F	معنوية النموذج	
(1)	← GDP	الثابت	1.27	12.43	-0.468	.219	2.249	.172	
		سعر الفائدة	-2.61	1.74	-1.50				
(2)	← IN	الثابت	1.19	3.52	-0.002	.00	.00	.996	
		سعر الفائدة	-0.03	5.75	-0.006				
(3)	← GDP	الثابت	.88	7.42	.58	.34	4.11	.07	
		معدل نمو الاستثمار	.20	.09	2.02				
(4)	← GDP	الثابت	1.03	7.85	.74	.55	4.418	0.05	
		سعر الفائدة	2.61	1.806	-1.860				
		معدل نمو الاستثمار	.20	.408	2.315				
		تفاعل المتغير المستقل والمتغير الوسيط	--	--	--				

مصدر النموذج بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير النماذج الثلاث الأولى من الجدول رقم (5) إلى العلاقات المباشرة بين المتغيرات كانت العلاقة المباشرة بين المتغير التابع والمستقل غير معنوية، ولهذا تم الانتقال إلى النموذج الرابع واستخدام معامل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغيرين المستقل (سعر الفائدة) والوسيط (معدل نمو الاستثمار) على المتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)، وكما هو مبين في النموذج الرابع من الجدول رقم (5) إن قيمة Sig كانت 0.05 وهي معنوية عند مستوى معنوية 95% كما تفسر قيمة معامل التحديد ما مقداره 74% من التغير في معدل الناتج المحلي الإجمالي و يمكن توضيح العلاقة الانحدارية بالمعادلة التالية:

$$GDP_s = 1.03 + 2.61i_s + .20IN_s$$

ولقد تم اختيار النموذج الرابع بناء على نتائج اختبار الانحدار الهرمي المتعدد المبينة في الجدول رقم (6) كما يلي:

الجدول رقم (6): نماذج الانحدار بالنسبة لأثر سعر الفائدة ومعدل نمو الاستثمار وتفاعلها في معدل الناتج المحلي الإجمالي في سورية

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي									م	المتغير التابع
النموذج الكامل			النموذج المختزل			النموذج الأساسي				
قيمة T	الخطأ المعياري	معالم الانحدار	قيمة T	الخطأ المعياري	معالم الانحدار	قيمة T	الخطأ المعياري	معالم الانحدار	المتغير المستقل والوسيط	
-1.99	2.10	-418	7.85	1.32	1.03	12.43	0.10	1.27	الثابت	
.632	32.755	26.96	-1.860	1.806	2.61	1.500-	1.75	2.61-	1 سعر الفائدة	
.801	1.811	1.47	2.315	.408	.20	--	--	--	2 معدل نمو الاستثمار	
-.693	28.120	-25.89	--	--	--	--	--	--	3 سعر الفائدة مع معدل نمو الاستثمار	
0.386			.432			0.122			معامل التحديد المعدل	
2.887			4.418			2.249			قيمة معامل فيشر	
0.12			0.05			0.17			معنوية النموذج	

مصدر النموذج بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال التحليل الإحصائي السابق، نلاحظ ما يلي:

- النموذج الأساسي : يوضح أثر المتغير المستقل (سعر الفائدة) في المتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) إذا بلغت قيمة معامل التحديد المعدل والتي تعبر عن الجودة التفسيرية للنموذج /0.122/ و معادلة الانحدار غير معنوية حيث بلغت قيمة sig /0.17/ عند درجة ثقة 95%.
- النموذج المختزل: يوضح أثر سعر الفائدة ومعدل نمو الاستثمار في معدل الناتج المحلي الإجمالي إذا بلغت قيمة معامل التحديد المعدل والتي تعبر عن الجودة التفسيرية للنموذج /0.432/ ومعادلة الانحدار معنوية حيث بلغت قيمة sig /0.05/ عند درجة ثقة 95%.

- النموذج الكامل: يوضح أثر أثر سعر الفائدة ومعدل نمو الاستثمار وتفاعلهما في معدل الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل /0.386/ وهذا التفسير غير معنوي حيث بلغت قيمة sig /0.12/ عند درجة ثقة 95% وهي أكبر من 5%
- لقد تحسنت معنوية النموذج المختزل عن النماذج السابقة بعد إدخال المتغير الوسيط في النموذج وبناء عليه يمكن قبول الفرضية البديلة القائلة بأن هناك أثر جوهري لسعر الفائدة في معدل نمو الناتج المحلي إذا أخذنا بالاعتبار معدل نمو الاستثمار.

ثانياً:دراسة أثر سعر الفائدة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تونس:

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تونس :

تنقسم الفرضية الرئيسية الخاصة بمعدل الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع إلى ثلاث فرضيات فرعية بحسب المتغيرات المستقلة المؤثرة فيه بشكل غير مباشر كما يلي:

1- الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة في معدل الناتج المحلي الإجمالي في تونس إذا أخذنا بالاعتبار معدل التضخم كمتغير وسيط:

قام الباحث بإعداد معادلات الانحدار لتوضيح إثر المتغيرات المستقلة والوسيلة في المتغير التابع باستخدام برنامج SPSS والأمر regression بطريقة Enter وقد أظهر الحاسب معادلات الانحدار الموضحة بالجدول رقم (7) إذا يظهر من الجدول ما يلي:

الجدول رقم (7): نماذج الانحدار بالنسبة لأثر سعر الفائدة ومعدل التضخم في معدل الناتج المحلي الإجمالي في تونس

النموذج	الاتجاه الأثر	معالم الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة T	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F	معنوية النموذج	
(1)	I ← GDP	الثابت	1.13	5.86	-0.10	0.10	0.08	0.78	
		سعر الفائدة	-1.79	6.16	-0.29				
(2)	I ← Inf	الثابت	0.06	3.60	-0.49	0.23	2.47	0.15	
		سعر الفائدة	-0.82	0.52	-1.57				
(3)	Inf ← GDP	الثابت	0.88	8.32	0.55	0.31	3.59	0.09	
		معدل التضخم	5.73	3.02	1.89				
(4)	I ← Inf ← GDP	الثابت	2.02	2.90	0.77	0.60	3.04	0.11	
		سعر الفائدة	-36.35	21.05	-1.72				
		معدل التضخم	-32.84	20.36	-1.61				
		تفاعل المتغير المستقل والمتغير الوسيط	1259.7	639.18	1.97				

مصدر النموذج بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير النماذج الثلاث الأولى من الجدول رقم (7) إلى العلاقات المباشرة بين المتغيرات وكانت العلاقة المباشرة بين المتغير التابع والمستقل غير معنوية، ولهذا تم الانتقال إلى النموذج الرابع - والذي هو أكثر معنوية على الرغم منه أنه غير معنوي أيضاً - واستخدام معامل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغيرين المستقل (سعر الفائدة) والوسيط (معدل التضخم) على المتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)، وكما هو مبين في النموذج الرابع من الجدول رقم (7) إن قيمة Sig كانت 0.11 وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 95% كما تشير قيمة معامل التحديد ما مقداره 60% من التغير في معدل الناتج المحلي الإجمالي و يمكن توضيح العلاقة الانحدارية بالمعادلة التالية:

$$GDP_t = 2.02 - 36.35i_t - 32.84inf_t + 1259.7i_tinf_t$$

ولقد تم اختيار النموذج الرابع بناء على نتائج اختبار الانحدار الهرمي المتعدد المبينة في الجدول رقم (8) كما يلي:

الجدول رقم (8): نماذج الانحدار بالنسبة لأثر سعر الفائدة ومعدل التضخم وتفاعلها في معدل الناتج المحلي الإجمالي في تونس

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي									المتغير التابع	م
النموذج الكامل			النموذج المختزل			النموذج الأساسي				
قيمة T	الخطأ المعياري	معالم الانحدار	قيمة T	الخطأ المعياري	معالم الانحدار	قيمة T	الخطأ المعياري	معالم الانحدار	المتغير المستقل والوسيط	
2.90	.698	2.02	2.67	.273	.729	5.86	.19	1.38	الثابت	
-1.72	21.05	-36.35	.63	6.12	3.87	-.29	6.16	-1.79	1 سعر الفائدة	
-1.61	20.36	-32.84	1.90	3.60	6.84	--	--	--	2 معدل التضخم	
1.97	639.18	1259.7	--	--	--	--	--	--	3 سعر الفائدة مع معدل التضخم	
.406			.161			-.113			معامل التحديد المعدل	
3.04			1.86			.085			قيمة معامل فيشر	
.11			0.22			.78			معنوية النموذج	

من خلال التحليل الإحصائي السابق، نلاحظ ما يلي:

- النموذج الأساسي : يوضح أثر المتغير المستقل (سعر الفائدة) في المتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) حيث كانت قيمة معامل التحديد المعدل والتي تعبر عن الجودة التفسيرية للنموذج $-0.11/$ ، وكانت معادلة الانحدار غير معنوية حيث بلغت قيمة $sig/0.78/$ عند درجة ثقة 95%.
- النموذج المختزل: يوضح أثر سعر الفائدة ومعدل التضخم في معدل الناتج المحلي الإجمالي حيث تحسنت قيمة معامل التحديد المعدل $/0.161/$ ، وكانت معادلة الانحدار غير معنوية عند درجة ثقة 95% حيث بلغت قيمة $sig/0.22/$.
- النموذج الكامل: يوضح أثر أثر سعر الفائدة ومعدل التضخم وتفاعلها في معدل الناتج المحلي الإجمالي إذا بلغت قيمة معامل التحديد المعدل $/0.406/$ ، وكانت معادلة الانحدار غير معنوية أيضاً عند درجة ثقة 95% وتم اختيار هذا النموذج بناء على درجة المعنوية حيث كان أفضل النماذج السابقة بدرجة معنوية 0.11 حيث تحسنت معنوية النموذج الكامل عن النماذج السابقة بعد إدخال المتغير الوسيط في النموذج وبناء عليه يمكن قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة بأن هناك أثر جوهري لسعر الفائدة في معدل نمو الناتج المحلي إذا أخذنا بالاعتبار معدل التضخم وبالتالي ليس هناك أثر جوهري لسعر الفائدة في معدل نمو الناتج المحلي إذا أخذنا بالاعتبار معدل التضخم.

2- الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة في معدل

الناتج المحلي الإجمالي في تونس إذا أخذنا بالاعتبار معدل نمو العرض النقدي كمتغير وسيط:

قام الباحث بإعداد معادلات الانحدار لتوضيح إثر المتغيرات المستقلة والوسيط في المتغير التابع باستخدام برنامج SPSS والأمر regression بطريقة Enter وقد أظهر الحاسب معادلات الانحدار الموضحة بالجدول رقم (9) إذا يظهر من الجدول ما يلي:

الجدول رقم (9): نماذج الانحدار بالنسبة لأثر سعر الفائدة ومعدل نمو العرض النقدي في معدل الناتج المحلي الإجمالي في تونس

النموذج	اتجاه الأثر	معالم الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة T	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F	معنوية النموذج
(1)	I	الثابت	.19	5.86	-1.10	.10	.08	.77
	GDP	سعر الفائدة	6.16	-2.29				
(2)	I	الثابت	.16	7.31	.24	.05	.49	.5
	M2	سعر الفائدة	5.27	-7.70				
(3)	M2	الثابت	.19	-2.24	.90	81	35.01	0.0003
	GDP	معدل نمو العرض النقدي	.17	5.91				
(4)	I	الثابت	.239	-6.3	.91	.82	16.89	.002
	M2	سعر الفائدة	2.83	.76				
	GDP	معدل نمو العرض النقدي	1.84	5.77				
	GDP	تفاعل المتغير المستقل والمتغير الوسيط	--	--				

مصدر النموذج بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير النماذج الثلاث الأولى من الجدول رقم (9) إلى العلاقات المباشرة بين المتغيرات وكانت العلاقة المباشرة بين المتغير التابع والمستقل غير معنوية، ولهذا تم الانتقال إلى النموذج الرابع واستخدام معامل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغيرين المستقل (سعر الفائدة) والوسيط (معدل نمو العرض النقدي) على المتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)، وكما هو مبين في النموذج الرابع من الجدول رقم (9) إن

قيمة Sig كانت 0.02 وهي معنوية عند مستوى معنوية 95% كما تفسر قيمة معامل التحديد ما مقداره 82% من التغير في معدل الناتج المحلي الإجمالي و يمكن توضيح العلاقة الانحدارية بالمعادلة التالية:

$$GDP_t = -1.5 + 2.16i_t + 1.06M2_t$$

ولقد تم اختيار النموذج الرابع بناء على نتائج اختبار الانحدار الهرمي المتعدد المبينة في الجدول رقم (10) كما يلي:

الجدول رقم (10): نماذج الانحدار بالنسبة لأثر سعر الفائدة ومعدل نمو العرض النقدي وتفاعلهما في معدل الناتج المحلي الإجمالي في

تونس

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي									المتغير التابع	م
النموذج الكامل			النموذج المختزل			النموذج الأساسي				
قيمة T	الخطأ المعياري	معالم الانحدار	قيمة T	الخطأ المعياري	معالم الانحدار	قيمة T	الخطأ المعياري	معالم الانحدار	المتغير المستقل والوسيط	
2.84	2.92	0.83	-0.63	0.239	-0.15	5.86	0.19	1.38	الثابت	
-0.31	94.14	-29.59	0.76	2.83	2.16	-0.29	6.16	-1.79	1 سعر الفائدة	
0.03	2.84	0.10	5.77	1.84	1.06	--	--	--	2 معدل نمو العرض النقدي	
0.33	92.19	31.11	--	--	--	--	--	--	3 سعر الفائدة مع معدل نمو العرض النقدي	
0.74			0.78			-0.113			معامل التحديد المعدل	
9.87			16.89			0.085			قيمة معامل فيشر	
0.01			0.002			0.78			معنوية النموذج	

مصدر النموذج بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال التحليل الإحصائي السابق، نلاحظ ما يلي:

- النموذج الأساسي : يوضح أثر المتغير المستقل (سعر الفائدة) في المتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) إذا بلغت قيمة معامل التحديد المعدل والتي تعبر عن الجودة التفسيرية للنموذج

$-0.113/$ و كانت معادلة الانحدار غير معنوية حيث بلغت قيمة $sig /0.78/$ عند درجة ثقة 95%.

• النموذج المختزل: يوضح أثر سعر الفائدة ومعدل نمو العرض النقدي في معدل الناتج المحلي الإجمالي إذا بلغت قيمة معامل التحديد المعدل والتي تعبر عن الجودة التفسيرية للنموذج $/0.78/$ ، وكانت معادلة الانحدار معنوية حيث بلغت قيمة $sig /0.002/$ عند درجة ثقة 95%.

• النموذج الكامل: يوضح أثر سعر الفائدة ومعدل نمو العرض النقدي وتفاعلها في معدل الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل $/0.74/$ وهذا التفسير معنوي أيضاً حيث بلغت قيمة $sig /0.01/$ عند درجة ثقة 95%. وبناء عليه نختار النموذج الأساسي والذي هو الأكثر معنوية بين النماذج وبالتالي يمكن قبول فرضية البديلة ورفض فرضية العدم أي أن هناك أثر جوهري لسعر الفائدة في معدل نمو الناتج المحلي إذا أخذنا بالاعتبار معدل نمو العرض النقدي.

3- الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة في معدل الناتج المحلي الإجمالي في تونس إذا أخذنا بالاعتبار معدل نمو الاستثمار كمتغير وسيط:

قام الباحث بإعداد معادلات الانحدار لتوضيح إثر المتغيرات المستقلة والوسيط في المتغير التابع باستخدام برنامج SPSS والأمر regression بطريقة Enter وقد أظهر الحاسب معادلات الانحدار الموضحة بالجدول رقم (11) إذا يظهر من الجدول ما يلي:

الجدول رقم (11): نماذج الانحدار بالنسبة لأثر سعر الفائدة ومعدل نمو الاستثمار في معدل الناتج المحلي الإجمالي في تونس

النموذج	اتجاه الأثر	معالم الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة T	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F	معنوية النموذج
(1)	I	الثابت	.19	5.86	-.10	.10	.08	.77
	GDP	سعر الفائدة	6.16	-2.29				
(2)	I	الثابت	.27	4.23	-.11	.01	.10	.75
	IN	سعر الفائدة	8.76	-3.31				
(3)	IN	الثابت	.11	3.35	.89	.80	33.40	0.0004
	GDP	معدل نمو الاستثمار	.10	5.78				
(4)	I	الثابت	1.29	3.10	.89	.80	14.61	.003
	IN	سعر الفائدة	--	--				
	GDP	معدل نمو الاستثمار	1.40	4.51				
		تفاعل المتغير المستقل والمتغير الوسيط	3.06	-0.019				

مصدر النموذج بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ولقد تم اختيار النموذج الرابع بناء على نتائج اختبار الانحدار الهرمي المتعدد المبينة في الجدول رقم (12) كما يلي:

الجدول رقم (12): نماذج الانحدار بالنسبة لأثر سعر الفائدة ومعدل الاستثمار وتفاعلها في معدل الناتج المحلي الإجمالي في تونس

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي									م المتغير التابع
النموذج الكامل			النموذج المختزل			النموذج الأساسي			
قيمة T	الخطأ المعياري	معالم الانحدار	قيمة T	الخطأ المعياري	معالم الانحدار	قيمة T	الخطأ المعياري	معالم الانحدار	المتغير المستقل والوسيط
3.10	1.29	.400	2.42	.16	.40	5.86	.19	1.38	الثابت
--	--	--	-.010	2.93	-.02	-.29	6.16	-1.79	1 سعر الفائدة
4.51	1.40	.633	5.37	.12	.63	--	--	--	2 معدل نمو الاستثمار
-.019	3.06	-.057	--	--	--	--	--	--	3 سعر الفائدة مع معدل نمو الاستثمار
.752			.752			-.113			معامل التحديد المعدل
14.615			14.614			.085			قيمة معامل فيشر
.003			.003			.78			معنوية النموذج

مصدر النموذج بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال التحليل الإحصائي السابق، نلاحظ ما يلي:

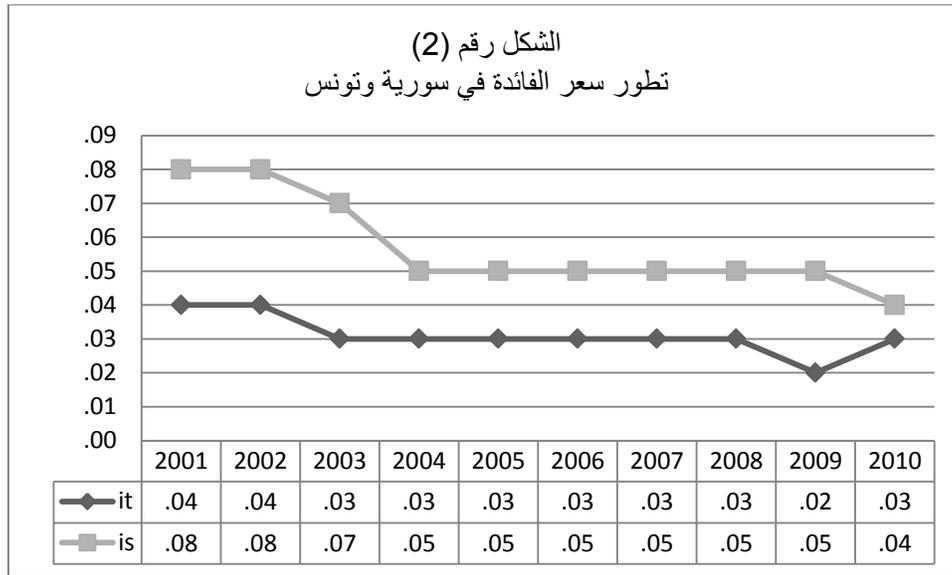
- النموذج الأساسي : يوضح أثر المتغير المستقل (سعر الفائدة) في المتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) إذا بلغت قيمة معامل التحديد المعدل والتي تعبر عن الجودة التفسيرية للنموذج $-0.113/$ و معادلة الانحدار غير معنوية حيث بلغت قيمة $sig/0.78/$ عند درجة ثقة 95%.
- النموذج المختزل: يوضح أثر سعر الفائدة ومعدل نمو الاستثمار في معدل الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفعت قيمة معامل التحديد المعدل والتي تعبر عن الجودة التفسيرية للنموذج وبلغت $0.752/$ ومعادلة الانحدار معنوية حيث بلغت قيمة $sig/0.003/$ عند درجة ثقة 95%.

- النموذج الكامل: يوضح أثر سعر الفائدة ومعدل نمو الاستثمار وتفاعلها في معدل الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل $/0.752/$ أيضاً وهذا التفسير معنوي حيث بلغت قيمة $/0.003/$ sig عند درجة ثقة 95% >

ويعد النموذج الكامل أفضل النماذج السابقة بعد إدخال المتغير الوسيط في النموذج و كانت قيمة معامل فيشر الأعلى $/14.615/$ وبناء عليه يمكن قبول الفرضية البديلة الفائلة بأن هناك أثر جوهري لسعر الفائدة في معدل نمو الناتج المحلي إذا أخذنا بالاعتبار معدل نمو الاستثمار.

ثالثاً: دراسة الفرق في سعر الفائدة بين سورية وتونس:

يبين الشكل رقم (2) تقلبات سعر الفائدة في كل من سورية وتونس بين عامي 2001 و 2010:



مصدر الشكل: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف المركزي السوري والتونسي

حيث يُلاحظ من الشكل رقم (2) وجود تقلبات كبيرة لسعر الفائدة في سورية مقارنة بتونس التي كان تقلبات سعر الفائدة فيها متقاربة إلى حد ما حيث كانت سياسة سعر الفائدة في سورية توضع بقرارات إدارية بينما كانت في تونس تخضع للعرض والطلب.

اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة التي تنص على عدم وجود فرق جوهري بين أسعار الفائدة في سورية وأسعار الفائدة في تونس.

ولتحديد فيما إذا كان فرق جوهري بين أسعار الفائدة في كل من سورية وتونس أم لا قام الباحث بإدخال البيانات المتعلقة بسعر الفائدة لكل من سورية وتونس بالاعتماد على برنامج SPSS وباستخدام الأمر إجراء Leven's test لعينتين مستقلتين وكانت النتائج كما يلي :

الجدول رقم (13): اختبار الفرق بين أسعار الفائدة في سورية وتونس

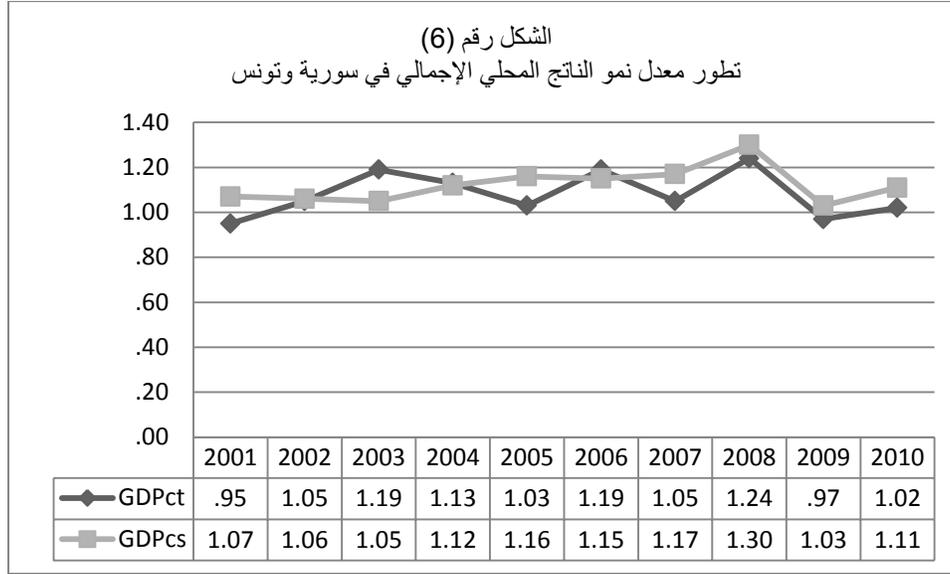
		Levene's Test for Equality of Variances		t	df	Sig. (2-tailed)
		F	Sig.			
i	Equal variances assumed	11.198	.004	-5.272-	18	.000
	Equal variances not assumed			-5.272-	11.408	.000

مصدر الشكل من مخرجات برنامج SPSS

من الجدول رقم (13) يتبين بأنه يوجد فرق جوهري في سعر الفائدة بين كل من سورية وتونس عند درجة ثقة 95% حيث كانت قيمة sig (0.000). وهي أصغر من 5% أي أن العينتين غير متجانستين وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ويوجد فرق جوهري بين معدلات الفائدة في سورية ومعدلات الفائدة في تونس .

رابعاً: دراسة الفرق في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين سورية وتونس:

يبين الشكل رقم (6) نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من سورية وتونس بين عامي 2001 و 2010 حيث تم حسابه بالأرقام الثابتة بالنسبة لعام 2001 وتم توحيد الوحدة المستخدمة لكل البلدين بالنسبة للدولار بالاعتماد على متوسط أسعار صرف كل سنة من السنوات:



مصدر الشكل: الشكل والبيانات من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية السورية والتونسية

يلاحظ الباحث من الشكل السابق ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي باستمرار بمستويات متقاربة بين عامي 2001 و 2002 وهو أعلى في سورية منه في تونس ثم يبدأ بتونس بالارتفاع بمعدل أعلى في عامي 2003 و 2004 ثم يبقى متقارباً في كل من البلدين 2005 و 2006 ثم يأخذ بالارتفاع بمعدلات مرتفعة بين عامي 2007 و 2010.

اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة التي تنص على عدم وجود فرق جوهري بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية ومعدلات نمو الناتج المحلي في تونس.

ولتحديد فيما إذا كان فرق جوهري بين معدلات الناتج المحلي الإجمالي في كل من سورية وتونس أم لا فقد تم إجراء اختبار Leven's لعينتين مستقلتين باستخدام برنامج SPSS وكانت النتائج كما يلي :

الجدول رقم (18): اختبار الفرق لمعدلات نمو الناتج المحلي في سورية وتونس

		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)
GDP	Equal variances assumed	1.507	.235	-.994-	18	.333
	Equal variances not assumed			-.994-	17.142	.334

مصدر الشكل من مخرجات برنامج SPSS

من الجدول رقم (18) يتبين بأنه لا يوجد فرق جوهري في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين كل من سورية وتونس عند درجة ثقة 95% حيث كانت قيمة (0.333) وهي أكبر من 5% أي أن العينتين متجانستين ولا يوجد فرق جوهري بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في تونس.

النتائج والتوصيات:

أولاً - نتائج اختبار الفرضيات:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة ومعدل نمو الناتج المحلي في سورية خلال فترة الدراسة

1.1. يوجد أثر جوهري لسعر الفائدة في معدل نمو الناتج المحلي إذا أخذنا بالاعتبار معدل التضخم في سورية خلال فترة الدراسة

2.1. لا يوجد أثر جوهري لسعر الفائدة في معدل نمو الناتج المحلي إذا أخذنا بالاعتبار معدل نمو العرض النقدي في سورية خلال فترة الدراسة.

3.1. يوجد أثر جوهري لسعر الفائدة في معدل نمو الناتج المحلي إذا أخذنا بالاعتبار معدل نمو الاستثمار.

2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة ومعدل نمو الناتج المحلي في تونس خلال فترة الدراسة.

1.2. لا يوجد أثر جوهري لسعر الفائدة في معدل نمو الناتج المحلي إذا أخذنا بالاعتبار معدل التضخم في تونس خلال فترة الدراسة.

2.2. يوجد أثر جوهري لسعر الفائدة في معدل نمو الناتج المحلي إذا أخذنا بالاعتبار معدل نمو العرض النقدي في تونس خلال فترة الدراسة..

3.2. يوجد أثر جوهري لسعر الفائدة في معدل نمو الناتج المحلي إذا أخذنا بالاعتبار معدل نمو الاستثمار في تونس خلال فترة الدراسة..

3. يوجد فرق جوهري بين أسعار الفائدة في كل من سورية وتونس

4. لا يوجد فرق جوهري بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من سورية وتونس

ثانياً- النتائج العامة:

- 1- لا يوجد أثر لسياسة سعر الفائدة في كل من سورية وتونس في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعزى في سورية لعدم فاعلية سياسة سعر الفائدة كون أسعار الفائدة في سورية توضع بقرارات إدارية ولا تتبع لسياسة العرض والطلب.
- 2- لا يوجد أثر لسياسة سعر الفائدة في كل من معدلات التضخم وعرض النقود والاستثمار في كل من سورية وتونس.
- 3- يوجد أثر لمعدلات التضخم في الناتج المحلي الإجمالي في سورية كون السياسة النقدية السورية تركز على استهداف ثبات سعر الصرف دون التركيز على استهداف التضخم.
- 4- يوجد أثر لمعدلات عرض النقود والاستثمار في الناتج المحلي الأجمالي في تونس كون السياسة النقدية التونسية من أولى اهتماماتها استهداف التضخم.

ثانياً - التوصيات:

- اعتماد المصرف المركزي على آليات فعالة لتحرير اسعار الفائدة تدريجيا مما يساهم ذلك في :

✓ زيادة حجم المدخرات المحلية وتوجيهها الوجهة الصحيحة

✓ زيادة الاحتياطات الأجنبية

✓ استقرار القيمة الخارجية لليرة السورية

- التحكم في معدلات التضخم للحد من الآثار السلبية للضغوطات التضخمية من خلال:

✓ سحب السيولة الزائدة من السوق

✓ تفعيل الرقابة على الأسعار المحلية

✓ اعادة النظر في سياسة سعر الصرف

- توفير الأرضية المناسبة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال تحقيق الاستقرار النقدي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي، ولا يتم ذلك إلا بربط معدلات الكتلة النقدية بمعدلات نمو الناتج المحلي الأجمالي.

- العمل على زيادة الاستثمارات المحلية الحقيقية وجذب الاستثمارات الاجنبية لزيادة معدلات الاستخدام وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي.

المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

1-1- الكتب:

1. السيد علي عبد المنعم، العيسى نزار سعد الدين، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
2. السيد علي عبد المنعم، "اقتصاديات النقود والمصارف"، الأكاديمية للنشر، الأردن 1999 .
3. الدوري زكريا، السامرائي يسرى، البنوك المركزية والسياسات النقدية، داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
4. بلعروز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004
5. حسين رحيم، "النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الاسلامي والغربي"، دار المنهج، الأردن، 2006.
6. حداد أكرم، هذلول مشهور، "النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري"، دار وائل للطباعة والنشر، 2005.
7. ساكر محمد العربي، "محاضرات في الاقتصاد الكلي"، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006.
8. شامية احمد زهير، حسين مصطفى، "مدخل إلى اقتصاديات النقود والمصارف"، منشورات جامعة حلب، 2008،
9. شعباني إسماعيل، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار هومة، الجزائر، 1999.
10. عبدالله عقيل حاسم، "النقود و المصارف"، الجامعة المفتوحة، الطبعة الثانية، القاهرة، 1997.
11. عبد الرحمن اسماعيل، عريقات حربي محمد موسى، "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد(الاقتصاد الكلي)، الطبعة الأولى، عمان 1999.
12. عجمية محمد عبد العزيز، عطية ناصف إيمان، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية" الإسكندرية، الإسكندرية، 2006.

13. عجمية محمد عبدالعزيز والليثي محمد علي، "التممية الاقتصادية مفهومها - نظرياتها - سياساتها"، الدار الجامعية، مصر 2004.
14. عريقات حربي محمد، "مقدمة في التتمية و التخطيط الاقتصادي"، دار الكرم لل نشر و التوزيع، عمان، 1997.
15. عريقات حربي محمد موسى، "مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
16. عطية عبد القادر محمد عبد القادر، "اتجاهات حديثة في التتمية، الإسكندرية"، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2001.
17. عقل مفلح، "وجهات نظر مصرفية"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الجزء الأول، 2006.
18. عناية غازي حسين، "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، 2001.
19. كميل حبيب، وحازم البني، "دراسات في الإنماء والتطور"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان 1997.
20. كميل حبيب وحازم البني، "من النمو والتتمية إلى العولمة"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2001.
21. مجيد ضياء، "الاقتصاد النقدي"، مؤسسة شباب الجامعة، 1998.
22. معروف هوشيار، "تحليل الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2005.
23. ملاك وسام، "النقود والسياسات النقدية الداخلية قضايا نقدية ومالية"، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2001.
24. يسرى عبدالرحمن، "مقدمة في الاقتصاد"، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 2007.

1-2- الدوريات والأبحاث باللغة العربية:

1. محمد فاروق الشبول، دور معدل الفائدة في الأزمة المالية العالمية من منظور الاقتصاد الاسلامي، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 1، العدد 2، 2014.

2. زكية أحمد مشعل ، عماد محمد أبو دلو، أثر عرض النقد في الإنتاج ومستوى الأسعار في الأردن، دراسة قياسية، 2014 المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 1، العدد 2.

3. أكرم حوراني، مدى فاعلية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سورية، 2005، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (2).

4. عبد الحسين جليل الغالبي، سوسن كريم الجبوري، اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 2008، المجلد (2) العدد (10)

1-3- أطروحات الماجستير والدكتوراة:

1. البياتي فارس رشيد، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد (غير منشورة)، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الأردن، ص76.

2. زورني مصطفى، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر ، 2001، ص 9

3. صواليلي صدر الدين، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص46-48.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

2-1- الكتب:

1. Amine. V. Sarkan, Proverty alleviation towards sustainable development, revue economie et management, université de tlemcen, No 02, mars 2003, P113.

2. Christopher L. Culp,” The Risk Management Process: Business Strategy and Tactics”, John Wiley & Sons, New York, 2001, p 314
3. William A. Allen, David G. Dickinson , “Monetary Policy, Capital Flows and Exchange Rates: Essays in Honour of Maxwell Fry” , Routledge , London , 2002 , p 88.
4. Todd Sandler," Economic Concepts for the Social Sciences", Cambridge University Press, Cambridge, England,2001, p 47
5. Q. Farooq Akram , “What horizon for targeting inflation? “,Research Department, Norges Bank, 2007,p 5
6. Škuflić Lorena, ” Determinants of The Economic Growth in Western Balkans Countries”, University of Zagreb, p5.

-2-2- الدوريات والأبحاث باللغة الأجنبية:

1. Abdul Aziz Farid Saymeh , Marwan Mohammad Abu Orabi , “THE EFFECT OF INTEREST RATE, INFLATION RATE, GDP, ON REAL ECONOMIC GROWTH RATE IN JORDAN”, 2013, Asian Economic and Financial Review,. 3(3)
2. CHRIS O UDOKA ,ROLAND. A,” The Effect of Interest Rate Fluctuation on the Economic Growth of Nigeria, 1970-2010”
3. Bruce E. Hansen and Ananth Seshadri, Uncovering the Relationship between Real Interest Rates and Economic Growth" ,University of Michigan ,working paper, 2013
<http://www.mrrc.isr.umich.edu/publications/papers/pdf/wp303.pdf>
4. Ernő Zalai ,“THE VON NEUMANN MODEL AND THE EARLY MODELS OF GENERAL EQUILIBRIUM”, working paper, CORVINUS UNIVERSITY OF BUDAPEST, Budapest, Hungary, 2003.

المواقع الالكترونية:

<http://www.banquecentrale.gov.sy>

<http://www.bct.gov.tn>

<http://journals.ju.edu.jo>

<http://www.syrianeconomy.org>

http://www.mafhoum.com/ar/ar_index.htm

<http://www.kau.edu.sa>

<http://iefpedia.com/arab>

<http://www.arab-api.org/ar>

الملحق

بيانات الدراسة:

تم أخذ بيانات الدراسة من المجموعات الإحصائية السورية والتونسية وتم توحيد عملة الدولتين مقيمة بالدولار بمتوسط أسعار الصرف لكل سنة من السنوات كما يلي بملايين الدولارات :

أولاً: في سورية:

جدول يوضح أرقام كل من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة ومعدل التضخم والعرض النقدي والاستثمار بملايين الدولارات في سورية

	SYR				
	GDP	interest	inflation	M2	Investment
2001	20264	8.00	3.00	15775	3848
2002	21861	8.00	1.00	18908	4462
2003	22074	7.00	5.10	20448	5373
2004	24969	5.00	4.40	22090	4525
2005	28109	5.00	7.40	24062	5557
2006	31452	5.00	10.00	26266	6872
2007	38754	4.81	4.50	29511	11302
2008	45720	4.92	15.15	35615	16351
2009	52506	4.67	2.80	38774	16195
2010	57508	4.35	4.40	43893	16023

ثانياً: في تونس:

جدول يوضح أرقام كل من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة ومعدل التضخم والعرض النقدي والاستثمار بملايين الدولارات في سورية

	Tunis				
	GDP	interest	inflation	M2	Investment
2001	19605	4.00	1.93	11223	5579
2002	20095	4.00	2.79	11799	5407
2003	23219	3.00	2.71	13934	6273
2004	25310	3.00	3.59	16039	6910
2005	25504	3.00	2.04	17247	6375
2006	29049	3.25	4.15	18940	8071
2007	29478	3.25	3.45	20673	8558
2008	34935	3.25	4.86	26523	11461
2009	32798	2.25	3.53	27349	10777
2010	31914	2.80	4.44	28809	11614

ولقد تم احتساب معدلات النمو وكانت كما يلي :

أولاً: في سورية:

	SY				
	GDP	interest	inflation	M2	Investment
2001	1.07	0.08	0.03	1.25	1.14
2002	1.06	0.08	0.01	1.2	1.16
2003	1.05	0.07	0.05	1.08	1.2
2004	1.12	0.05	0.04	1.08	0.84
2005	1.16	0.05	0.07	1.09	1.23
2006	1.15	0.05	0.1	1.09	1.24
2007	1.17	0.05	0.05	1.12	1.64
2008	1.3	0.05	0.15	1.21	1.45
2009	1.03	0.05	0.03	1.09	0.99
2010	1.11	0.04	0.04	1.13	0.99

ثانياً: في تونس:

	Tunisia				
	GDP	Interest	inflation	M2	Investment
2001	0.95	0.04	0.02	0.97	0.97
2002	1.05	0.04	0.03	1.05	0.97
2003	1.19	0.03	0.03	1.18	1.16
2004	1.13	0.03	0.04	1.15	1.1
2005	1.03	0.03	0.02	1.08	0.92
2006	1.19	0.03	0.04	1.1	1.27
2007	1.05	0.03	0.03	1.09	1.06
2008	1.24	0.03	0.05	1.28	1.34
2009	0.97	0.02	0.04	1.03	0.94
2010	1.02	0.03	0.04	1.05	1.08

نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS :

أولاً: في سورية:

• نتائج تحليل الانحدار بين المتغير المستقل والمتغير التابع:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	is ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: GDPcs

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.468 ^a	.219	.122	.07429

a. Predictors: (Constant), is

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.012	1	.012	2.249	.172 ^b
	Residual	.044	8	.006		
	Total	.057	9			

a. Dependent Variable: GDPcs

b. Predictors: (Constant), is

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.271	.102		12.432	.000
	is	-2.619	1.746	-.468	-1.500	.172

a. Dependent Variable: GDPcs

• نتائج تحليل الانحدار بين المتغير المستقل والمتغيرات الوسيطة :

تحليل الانحدار بين سعر الفائدة و التضخم:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	is ^b	.	Enter

- a. Dependent Variable: infs
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.420 ^a	.177	.074	.03931

- a. Predictors: (Constant), is

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.003	1	.003	1.715	.227 ^b
	Residual	.012	8	.002		
	Total	.015	9			

- a. Dependent Variable: infs
b. Predictors: (Constant), is

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.126	.054		2.328	.048
	is	-1.210	.924	-.420	-1.310	.227

- a. Dependent Variable: infs

تحليل الانحدار بين سعر الفائدة ومعدل نمو عرض النقود:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	is ^b	.	Enter

- a. Dependent Variable: M2s
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.552 ^a	.305	.218	.05550

a. Predictors: (Constant), is

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.011	1	.011	3.504	.098 ^b
	Residual	.025	8	.003		
	Total	.035	9			

a. Dependent Variable: M2s

b. Predictors: (Constant), is

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.995	.076		13.020	.000
	is	2.442	1.305	.552	1.872	.098

a. Dependent Variable: M2s

تحليل الانحدار بين سعر الفائدة ومعدل الاستثمار:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	is ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: INs

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.002 ^a	.000	-.125	.24499

a. Predictors: (Constant), is

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.000	.996 ^b
	Residual	.480	8	.060		
	Total	.480	9			

a. Dependent Variable: INs

b. Predictors: (Constant), is

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.190	.337		3.528	.008
	is	-.033	5.758	-.002	-.006	.996

a. Dependent Variable: Ins

تحليل الانحدار بين المتغيرات الوسيطة ومعدل الناتج المحلي الإجمالي:

نتائج تحليل الانحدار بين معدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	infs ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: GDPcs

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.874 ^a	.764	.734	.04089

a. Predictors: (Constant), infs

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.043	1	.043	25.831	.001 ^b
	Residual	.013	8	.002		
	Total	.057	9			

a. Dependent Variable: GDPcs

b. Predictors: (Constant), infs

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.025	.023		44.576	.000
	infs	1.696	.334	.874	5.082	.001

a. Dependent Variable: GDPcs

نتائج تحليل الانحدار بين معدل نمو العرض النقدي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	M2s ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: GDPcs

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.177 ^a	.031	-.090	.08276

a. Predictors: (Constant), M2s

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.002	1	.002	.258	.625 ^b
	Residual	.055	8	.007		
	Total	.057	9			

a. Dependent Variable: GDPcs

b. Predictors: (Constant), M2s

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.869	.499		1.740	.120
	M2s	.223	.440	.177	.508	.625

a. Dependent Variable: GDPcs

نتائج تحليل الانحدار بين معدل نمو الاستثمار ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	INs ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: GDPcs

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.583 ^a	.340	.257	.06833

a. Predictors: (Constant), INs

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.019	1	.019	4.114	.077 ^b
	Residual	.037	8	.005		
	Total	.057	9			

a. Dependent Variable: GDPcs

b. Predictors: (Constant), INs

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.884	.119		7.424	.000
	INs	.200	.099	.583	2.028	.077

a. Dependent Variable: GDPcs

• نتائج تحليل الانحدار مع إدخال المتغير المستقل والمتغيرات الوسيطة في نموذج واحد:

تحليل الانحدار بين سعر الفائدة ومعدل التضخم و معدل الناتج المحلي الإجمالي:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	infs, is ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: GDPcs

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.881 ^a	.776	.712	.04254

a. Predictors: (Constant), infs, is

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.044	2	.022	12.125	.005 ^b
	Residual	.013	7	.002		
	Total	.057	9			

a. Dependent Variable: GDPcs

b. Predictors: (Constant), infs, is

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.070	.076		14.110	.000
	is	-.688	1.102	-.123	-.624	.552
	infs	1.596	.383	.822	4.170	.004

a. Dependent Variable: GDPcs

تحليل الانحدار بين سعر الفائدة ومعدل التضخم وتفاعلها ومعدل الناتج المحلي الإجمالي:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Isinfs, is, infs ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: GDPcs

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.912 ^a	.832	.748	.03981

a. Predictors: (Constant), Isinfs, is, infs

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.047	3	.016	9.898	.010 ^b
	Residual	.010	6	.002		
	Total	.057	9			

a. Dependent Variable: GDPcs

b. Predictors: (Constant), Isinfs, is, infs

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.946	.113		8.390	.000
	is	1.620	1.932	.290	.838	.434
	infs	5.838	3.025	3.007	1.930	.102
	Isinfs	-82.346	58.298	-2.060	-1.412	.208

a. Dependent Variable: GDPcs

تحليل الانحدار بين سعر الفائدة ومعدل نمو العرض النقدي والنتائج المحلي الإجمالي:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	M2s, is ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: GDPcs

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.702 ^a	.492	.347	.06406

a. Predictors: (Constant), M2s, is

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.028	2	.014	3.391	.093 ^b
	Residual	.029	7	.004		
	Total	.057	9			

a. Dependent Variable: GDPcs

b. Predictors: (Constant), M2s, is

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.484	.415		1.166	.282
	is	-4.550	1.806	-.814	-2.520	.040
	M2s	.791	.408	.626	1.938	.094

a. Dependent Variable: GDPcs

تحليل الانحدار بين سعر الفائدة ومعدل نمو العرض النقدي وتفاعلها و معدل الناتج المحلي الإجمالي:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IsM2s, M2s, is ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: GDPcs

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.802 ^a	.643	.465	.05799

a. Predictors: (Constant), IsM2s, M2s, is

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.036	3	.012	3.606	.085 ^b
	Residual	.020	6	.003		
	Total	.057	9			

a. Dependent Variable: GDPcs

b. Predictors: (Constant), IsM2s, M2s, is

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2.776	2.080		-1.335	.230
	is	47.598	32.755	8.515	1.453	.196
	M2s	3.618	1.811	2.864	1.997	.093
	IsM2s	-44.825	28.120	-10.734	-1.594	.162

a. Dependent Variable: GDPcs

تحليل الانحدار بين سعر الفائدة ومعدل نمو الاستثمار ومعدل الناتج المحلي الإجمالي:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	INs, is ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: GDPcs

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.747 ^a	.558	.432	.05976

a. Predictors: (Constant), INs, is

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.032	2	.016	4.418	.057 ^b
	Residual	.025	7	.004		
	Total	.057	9			

a. Dependent Variable: GDPcs

b. Predictors: (Constant), INs, is

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.034	.132		7.859	.000
	is	-2.612	1.405	-.467	-1.860	.105
	INs	.200	.086	.582	2.315	.054

a. Dependent Variable: GDPcs

تحليل الانحدار بين سعر الفائدة ومعدل نمو الاستثمار وتفاعلها ومعدل الناتج المحلي الإجمالي:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IsINs, INs, is ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: GDPcs

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.769 ^a	.591	.386	.06211

a. Predictors: (Constant), IsINs, INs, is

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.033	3	.011	2.887	.125 ^b
	Residual	.023	6	.004		
	Total	.057	9			

a. Dependent Variable: GDPcs

b. Predictors: (Constant), IsINs, INs, is

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.418	2.098		-.199	.849
	is	26.963	42.677	4.823	.632	.551
	INs	1.478	1.846	4.307	.801	.454
	IsINs	-25.894	37.344	-6.467	-.693	.514

a. Dependent Variable: GDPcs

ثانياً: في تونس:

• نتائج تحليل الانحدار بين المتغير المستقل والمتغير التابع:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	it ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: GDPct

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.102 ^a	.010	-.113	.10502

a. Predictors: (Constant), it

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.001	1	.001	.085	.779 ^b
	Residual	.088	8	.011		
	Total	.089	9			

a. Dependent Variable: GDPct

b. Predictors: (Constant), it

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.138	.194		5.863	.000
	it	-1.793	6.167	-.102	-.291	.779

a. Dependent Variable: GDPct

• نتائج تحليل الانحدار بين المتغير المستقل والمتغيرات الوسيطة :

تحليل الانحدار بين سعر الفائدة ومعدل التضخم:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	inft ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: GDPct

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.557 ^a	.310	.224	.08768

a. Predictors: (Constant), inft

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.028	1	.028	3.598	.094 ^b
	Residual	.062	8	.008		
	Total	.089	9			

a. Dependent Variable: GDPct

b. Predictors: (Constant), inft

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.887	.107		8.325	.000
	inft	5.738	3.025	.557	1.897	.094

a. Dependent Variable: GDPct

تحليل الانحدار بين سعر الفائدة ومعدل نمو العرض النقدي:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	M2t ^b	.	Enter

- a. Dependent Variable: GDPct
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.902 ^a	.814	.791	.04553

- a. Predictors: (Constant), M2t

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.073	1	.073	35.013	.000 ^b
	Residual	.017	8	.002		
	Total	.089	9			

- a. Dependent Variable: GDPct
b. Predictors: (Constant), M2t

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.048	.191		-.249	.809
	M2t	1.029	.174	.902	5.917	.000

- a. Dependent Variable: GDPct

تحليل الانحدار بين سعر الفائدة ومعدل نمو الاستثمار:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	INt ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: GDPct

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.898 ^a	.807	.783	.04641

a. Predictors: (Constant), INt

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.072	1	.072	33.403	.000 ^b
	Residual	.017	8	.002		
	Total	.089	9			

a. Dependent Variable: GDPct

b. Predictors: (Constant), INt

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.399	.119		3.353	.010
	INt	.632	.109	.898	5.780	.000

a. Dependent Variable: GDPct

تحليل الانحدار بين المتغيرات الوسيطة ومعدل الناتج المحلي الإجمالي:

- نتائج تحليل الانحدار بين معدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	inft ^b	.	Enter

- a. Dependent Variable: GDPct
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.557 ^a	.310	.224	.08768

- a. Predictors: (Constant), inft

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.028	1	.028	3.598	.094 ^b
	Residual	.062	8	.008		
	Total	.089	9			

- a. Dependent Variable: GDPct
b. Predictors: (Constant), inft

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.887	.107		8.325	.000
	inft	5.738	3.025	.557	1.897	.094

- a. Dependent Variable: GDPct

- نتائج تحليل الانحدار بين معدل نمو العرض النقدي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	M2t ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: GDPct

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.902 ^a	.814	.791	.04553

a. Predictors: (Constant), M2t

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.073	1	.073	35.013	.000 ^b
	Residual	.017	8	.002		
	Total	.089	9			

a. Dependent Variable: GDPct

b. Predictors: (Constant), M2t

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.048	.191		-.249	.809
	M2t	1.029	.174	.902	5.917	.000

a. Dependent Variable: GDPct

- نتائج تحليل الانحدار بين معدل نمو الاستثمار ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	INt ^b	.	Enter

- a. Dependent Variable: GDPct
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.898 ^a	.807	.783	.04641

- a. Predictors: (Constant), INt

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.072	1	.072	33.403	.000 ^b
	Residual	.017	8	.002		
	Total	.089	9			

- a. Dependent Variable: GDPct
b. Predictors: (Constant), INt

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.399	.119		3.353	.010
	INt	.632	.109	.898		

- a. Dependent Variable: GDPct

- نتائج تحليل الانحدار مع إدخال المتغير المستقل والمتغيرات الوسيطة في نموذج واحد:
تحليل الانحدار بين سعر الفائدة ومعدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	inft, it ^b	.	Enter

- a. Dependent Variable: GDPct
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.589 ^a	.347	.161	.09117

- a. Predictors: (Constant), inft, it

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.031	2	.015	1.863	.225 ^b
	Residual	.058	7	.008		
	Total	.089	9			

- a. Dependent Variable: GDPct
b. Predictors: (Constant), inft, it

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.729	.273		2.672	.032
	it	3.871	6.127	.221	.632	.548
	inft	6.844	3.600	.664	1.901	.099

- a. Dependent Variable: GDPct

تحليل الانحدار بين سعر الفائدة ومعدل التضخم وتفاعلها ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Itinft, it, inft ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: GDPct

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.777 ^a	.604	.406	.07672

a. Predictors: (Constant), Itinft, it, inft

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.054	3	.018	3.049	.114 ^b
	Residual	.035	6	.006		
	Total	.089	9			

a. Dependent Variable: GDPct

b. Predictors: (Constant), Itinft, it, inft

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.028	.698		2.906	.027
	it	-36.358	21.054	-2.074	-1.727	.135
	inft	-32.843	20.364	-3.188	-1.613	.158
	Itinft	1259.701	639.182	3.430	1.971	.096

a. Dependent Variable: GDPct

تحليل الانحدار بين سعر الفائدة ومعدل نمو العرض النقدي والنتائج المحلي الإجمالي:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	M2t, it ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: GDPct

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.910 ^a	.828	.779	.04676

a. Predictors: (Constant), M2t, it

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.074	2	.037	16.893	.002 ^b
	Residual	.015	7	.002		
	Total	.089	9			

a. Dependent Variable: GDPct

b. Predictors: (Constant), M2t, it

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.152	.239		-.636	.545
	it	2.166	2.830	.124	.765	.469
	M2t	1.063	.184	.932	5.776	.001

a. Dependent Variable: GDPct

تحليل الانحدار بين سعر الفائدة ومعدل نمو العرض النقدي وتفاعلها ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ItM2t, M2t, it ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: GDPct

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.912 ^a	.832	.747	.05003

a. Predictors: (Constant), ItM2t, M2t, it

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.074	3	.025	9.874	.010 ^b
	Residual	.015	6	.003		
	Total	.089	9			

a. Dependent Variable: GDPct

b. Predictors: (Constant), ItM2t, M2t, it

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.830	2.921		.284	.786
	it	-29.595	94.149	-1.688	-.314	.764
	M2t	.104	2.849	.091	.036	.972
	ItM2t	31.117	92.193	1.804	.338	.747

a. Dependent Variable: GDPct

تحليل الانحدار بين سعر الفائدة ومعدل نمو الاستثمار ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	INt, it ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: GDPct

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.898 ^a	.807	.752	.04961

a. Predictors: (Constant), INt, it

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.072	2	.036	14.614	.003 ^b
	Residual	.017	7	.002		
	Total	.089	9			

a. Dependent Variable: GDPct

b. Predictors: (Constant), INt, it

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.400	.165		2.425	.046
	it	-.029	2.932	-.002	-.010	.992
	INt	.632	.118	.898	5.371	.001

a. Dependent Variable: GDPct

تحليل الانحدار بين سعر الفائدة ومعدل نمو الاستثمار وتفاعلهما ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ItINt, INt ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: GDPct

b. Tolerance = .000 limit reached.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.898 ^a	.807	.752	.04961

a. Predictors: (Constant), ItINt, INt

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.072	2	.036	14.615	.003 ^b
	Residual	.017	7	.002		
	Total	.089	9			

a. Dependent Variable: GDPct

b. Predictors: (Constant), ItINt, INt

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.400	.129		3.107	.017
	INt	.633	.140	.900	4.511	.003
	ItINt	-.057	3.061	-.004	-.019	.986

a. Dependent Variable: GDPct

Excluded Variables^a

Model	Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
					Tolerance
1	it	13.364 ^b	.813	.447	.315

a. Dependent Variable: GDPct

b. Predictors in the Model: (Constant), ItINt, INt

نتائج تحليل الفرق في سعر الفائدة بين سورية وتونس:

Group Statistics

	Country	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
i	Syria	10	.0570	.01418	.00448
	Tunisia	10	.0310	.00568	.00180

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
i	Equal variances assumed	10.470	.005	5.33	18	.000	.02600	.00483	.01585	.03615
	Equal variances not assumed			5.33	11.812	.000	.02600	.00483	.01546	.03654

نتائج تحليل الفرق في الناتج المحلي الإجمالي بين سورية وتونس:

Group Statistics

	Country	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
GDP	Syria	10	1.1220	.07927	.02507
	Tunisia	10	1.0820	.09953	.03147

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
GDP	Equal variances assumed	1.507	.235	.994	18	.333	.04000	.04024	-.04454	.12454
	Equal variances not assumed			.994	17.142	.334	.04000	.04024	-.04484	.12484

Aleppo University
Faculty of Economy
Banking and Finance Department



Interest Rates Fluctuations and Its Effects on the Economic Growth Rates

(A Comparative Study between Syria & Tunisia)

By
Samer Mansour

Supervisor
Dr. Abdul hamid Taleb
Dept. of Banking and Finance, Faculty of Economy
Aleppo University

Aleppo

2014

Aleppo University
Faculty of Economy
Banking and Finance Department



Interest Rates Fluctuations and Its Effects on the Economic Growth Rates

(A Comparative Study between Syria & Tunisia)

By
Samer Mansour

Aleppo

2014